المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2011

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2011

تقديم

بحمد من اللّه وتوفيق منه تصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2011م والذي يمثل الإصدارة الثالثة والعشرين من سلسلة الإصدارات السنوية التي تصدرها المنظمة حول حالة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

استعرض التقرير في ثلاثة أجزاء العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي، ومحاوره في عام 2011م، والجهود الجارية لتحسين أوضاعه. حيث اختص الجزء الأول باستعراض العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي والتي تشتمل على المؤشرات الموردية، المؤشرات التقنية، مؤشرات تطور أداء القطاعات الزراعية العربية. في حين اختص الجزء الثاني بمحاور الأمن الغذائي والتي تتضمن إتاحة الغذاء، وإمكانات الحصول عليه، واستقرار إمداداته، والأبعاد التغذوية بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة، معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي، ومؤشرات نقص التغذية، والفجوة الغذائية العربية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية. وتناول الجزء الثالث الجهود الجارية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي متمثلة في جهود الدول العربية، وجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وقد بينت نتائج التقرير العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية رغم الآثار السالبة لاستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وقد تمثلت تلك التطورات في تحسين إنتاج معظم السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية، وارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي منها، والتحسن الملحوظ في نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع الغذائية نحو (30 %) في عام 2011م مقارنة بنحو (28.7 %) في عام 2010م، واستقرار قيمة فجوة السلع الغذائية في الوطن العربي بين عامي 2010و2011م في حدود 34.3 مليار دولار رغم الزيادات السكانية، كما حققت الدول العربية فائضاً تصديرياً في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2011م نحو (2.45) مليار دولار، ساهمت فيه الخضر بنحو (1.18) مليار دولار، والأسماك بنحو (0.81) مليار دولار، والفاكهة بنحو (0.41) مليار دولار.

وتأمل المنظمة بإصدارها هذا التقرير أن تساهم في رصد ومتابعة التطورات في أوضاع الأمن الغذائي العربي بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته على المستويات القطرية والمستوى القومي عن طريق إحداث الآليات العربية اللازمة والضرورية لمواجهة آثار التغير المناخي وموجات الجفاف وارتفاع وتقلبات أسعار السلع الغذائية، والتي يأتي على رأسها إحداث آلية عربية لتمويل التنمية والأمن الغذائي.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب والوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأصحاب السعادة أعضاء اللجنة الاقتصادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأعضاء لجنة التنسيق والمتابعة، لدعمهم المتواصل لبرامج عمل وأنشطة المنظمة. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للخبراء بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بجمع البيانات والمعلومات التي ساعدت في إعداد هذا التقرير، كما لا يفوتني أن أزجي جزيل الشكر إلى زملائي الخبراء والاختصاصيين وغيرهم من العاملين بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ممن أسهموا في إعداد وتحليل وإخراج هذا التقرير.

واللّه ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـة:	6
العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:	6
1ـ1 المؤشرات الموردية:	6
1ـ1ـ 1 الموارد الأرضية:	6
1ـ1ـ1ـ1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية	7
1ـ1ـ1ـ2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	7
1ـ1ـ1ـ3 نسبة المساحات المروية إلى إجمالي المساحات المزروعة	8
1ـ1ـ1ـ4 نسبة مساحة المراعي والغابات إلى المساحة الأرضية الكلية	8
1ـ1 ـ 2 الموارد المائية:	10
1ـ1 ـ 3 موارد الثروة البشرية:	11
1ـ1 ـ 4 موارد الثروة الحيوانية والسمكية:	11
1ـ2 المؤشرات التقنية:	12
1ـ2ـ 1 معدل استخدام الميكنة الزراعية	12
1ـ2 ـ 2 معدل استخدام الأسمدة الكيماوية	12
1ـ2 ـ 3 معدل استخدام نظم الري الحديثة	13
1ـ2 ـ 4 معدل التوسع في الزراعات المحمية	13
1ـ2 ـ 5 معدل استخدام البذور والتقاوي المحسنة	13
1ـ2 ـ 6 التركيب المحصولي في الوطن العربي	14
1ـ2 ـ 7 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة	15
1ـ3 مؤشرات تطور أداء القطاعات الزراعية العربية:	16
1 ـ 3 ـ 1متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	16
1 ـ 3 ـ 2 متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	16
1 ـ 3 ـ 3 الإنفاق على البحث الزراعي والسمكي	17
1 ـ 3 ـ 4 الرقم القياسي للإنتاج الزراعي	18
محاور الأمن الغذائي العربي في 2011م	20
2 ـ 1 إتاحة الغذاء:	20
2 ـ 1 ـ 1 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي	20
2 ـ 1 ـ 2 إتاحة الغذاء من التجارة ا لخارجية	29
2 ـ 2 إمكانات الحصول على الغذاء :	36
2 ـ 2 ـ 1 أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم	36
2 ـ 2 ـ 2 مستويات دخول الأفراد	38
2 ـ 2 ـ 3 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي	38

2 ـ 2 ـ 4 تكاليف إنتاج السلع الغذائية	39
2 ـ 3 استقرار الغذاء:	40
2 ـ 3 ـ 1 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية	40
2 ـ 3 ـ 2 الصفقات التجارية، والاتفاقيات والبروتوكلات التجارية	43
2 ـ 3 ـ 3 مقترحات الدول العربية لضمان إستمرار إمدادات الغذاء	44
2 ـ 4 الأبعاد التغذوية:	45
2 ـ 4 ـ 1 نصيب الفرد من الغذاء	45
2 ـ 4 ـ 2 نقص التغذية	48
2 ـ 4 ـ 3 الفجوة الغذائية	49
2 ـ 4 ـ 4 معدلات الاكتفاء الذاتي	51
3 ـ الجهود الجارية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي :	53
3 ـ 1 جهود الدول العربية:	53
3 ـ 2 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية :	53

المقدمـة:

تولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماما خاصاً بمتابعة ورصد التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على المستويين القطري والعربي لتمكينها من الوقوف على مختلف مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها بشكل مقارن مع نظيراتها على المستوى العالمي. وتقوم بإصدار هذا التقرير سنوياً تنفيذاً لقرارات أجهزتها التشريعية لإطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذي القرار وواضعي ومخططي السياسات و برامج التنمية الزراعية والمهتمين في الدول العربية على ما يطرأ على قطاعي الزراعة و الثروة السمكية من تطورات، وعلى العوامل المؤثرة على أدائهما.

يتناول التقرير العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي و التي تؤثر في إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته ، وإمكانية الاستفادة منه. ويقدم التقرير استعراضاً لأوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2009 ـ 2011م بالتركيز على سلع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، شاملة تطورا ت إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتجارتها الخارجية وموازينها، ومؤشرات نقص التغذية والفجوة الغذائية. كما يسلط التقرير الضوء على الجهود الجارية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي متضمنة جهود الدول العربية و جهود المنظمة.

العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ومن أهم تلك العوامل الإمكانات الموردية، و المستوى التقني والأداء الاقتصادي.

1ـ1 المؤشرات الموردية:

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضاً على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها. وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

1 ـ 1 ـ 1 الموارد الأرضية:

تشتمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة ، وأخرى للزراعات الموسمية، بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة التي تتقلب من عام لآخر وفق عوامل واعتبارات مختلفة، من أهمها العوامل الخاصة بالأمطار ومدى وفرتها وانتظامها. وتمثل الزراعات الموسمية الشطر الأكثر أهمية في الزراعات العربية، سواء في ذلك الزراعات الموسمية المطرية أو الزراعات الموسمية المروية ، حيث تبلغ نسبة المساحات لهذا النوع من الزراعات ما يزيد على (67 %) من جملة المساحات الزراعية العربية.

1ـ1ـ1ـ1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية:

تتباين الدول العربية تبايناً واضحاً من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظراً لعوامل عديدة من بينها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة (شكل1ـ1).
هذا وقد قدرت المساحة المزروعة بالوطن العربي عام 2011م بحوالي (68.9) مليون هكتار تشكل نحو (4.9%) من إجمالي مساحة الوطن العربي، و نحو (1.4%) من إجمالي المساحة الزراعية في العالم والمقدرة بنحو (4869.7) مليون هكتار في عام 2011م.

هناك استقرار نسبي في نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الأرضية الكلية على المستويين العربي والعالمي، حيث بلغت على المستوى العربي حوالي (4.9 %)، أما عالمياً حوالي (11.8 %) في عام 2011م.

وترتفع نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية عن (25 %) في ثلاث دول عربية وهي :تونس، وسوريا، و لبنان، و تتراوح بين (3 % ـ 16 %) في المغرب، فلسطين، السودان، البحرين، العراق، مصر ، الجزائر والأردن، وتنخفض لأقل من(3 %) في باقي الدول العربية .

شكل (1.1)
النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية في الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011م

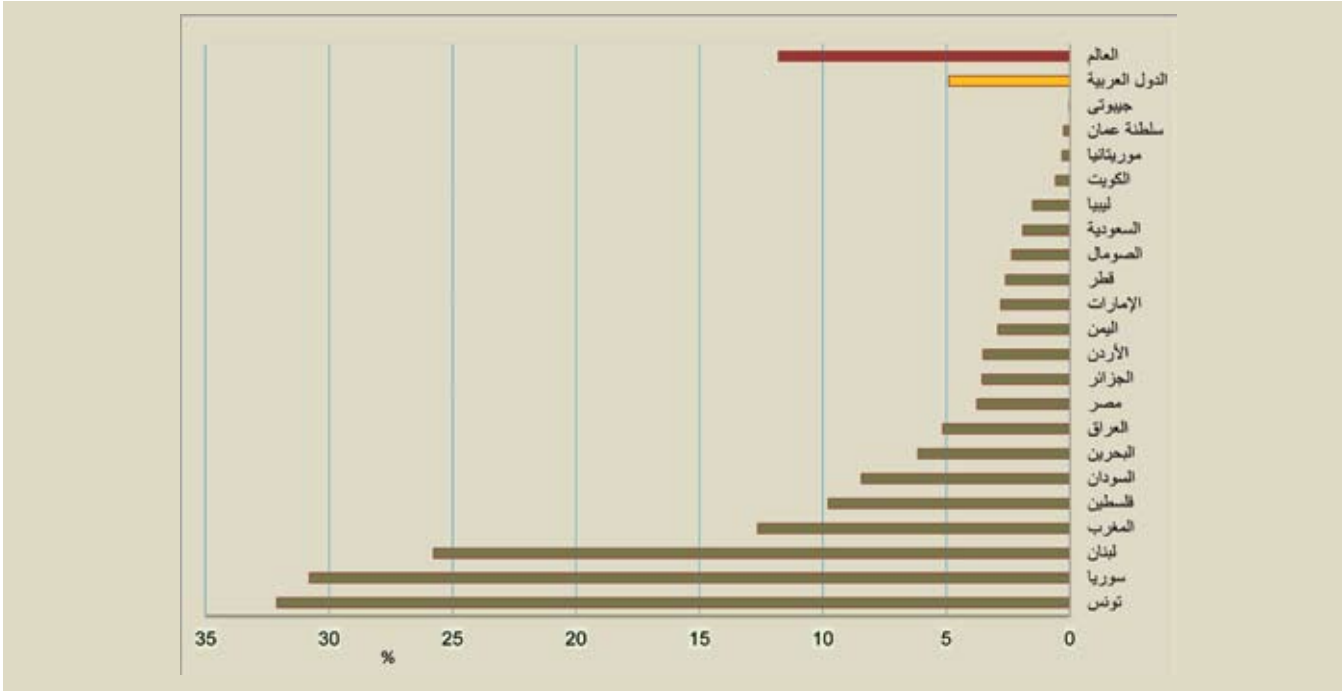

1-1-1-2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:

تشير الإحصاءات إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عامي 2010 و2011م من نحو (0.17) هكتار إلى (0.16) هكتار ، بينما تراجع هذا المتوسط على المستوى العالمي بنفس المعدل تقريباً من (0.21) هكتار إلى (0.20) هكتار (شكل 1 ـ 2) .ويختلف هذا المتوسط من دولة عربية إلى أخرى، فبينما يبلغ في كل من السودان وتونس وليبيا نحو نصف هكتار، فإنه ينخفض إلى أقل من (0.07) هكتار فيما يقرب من نصف عدد الدول العربية.

شكل (1. 2):
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011م.

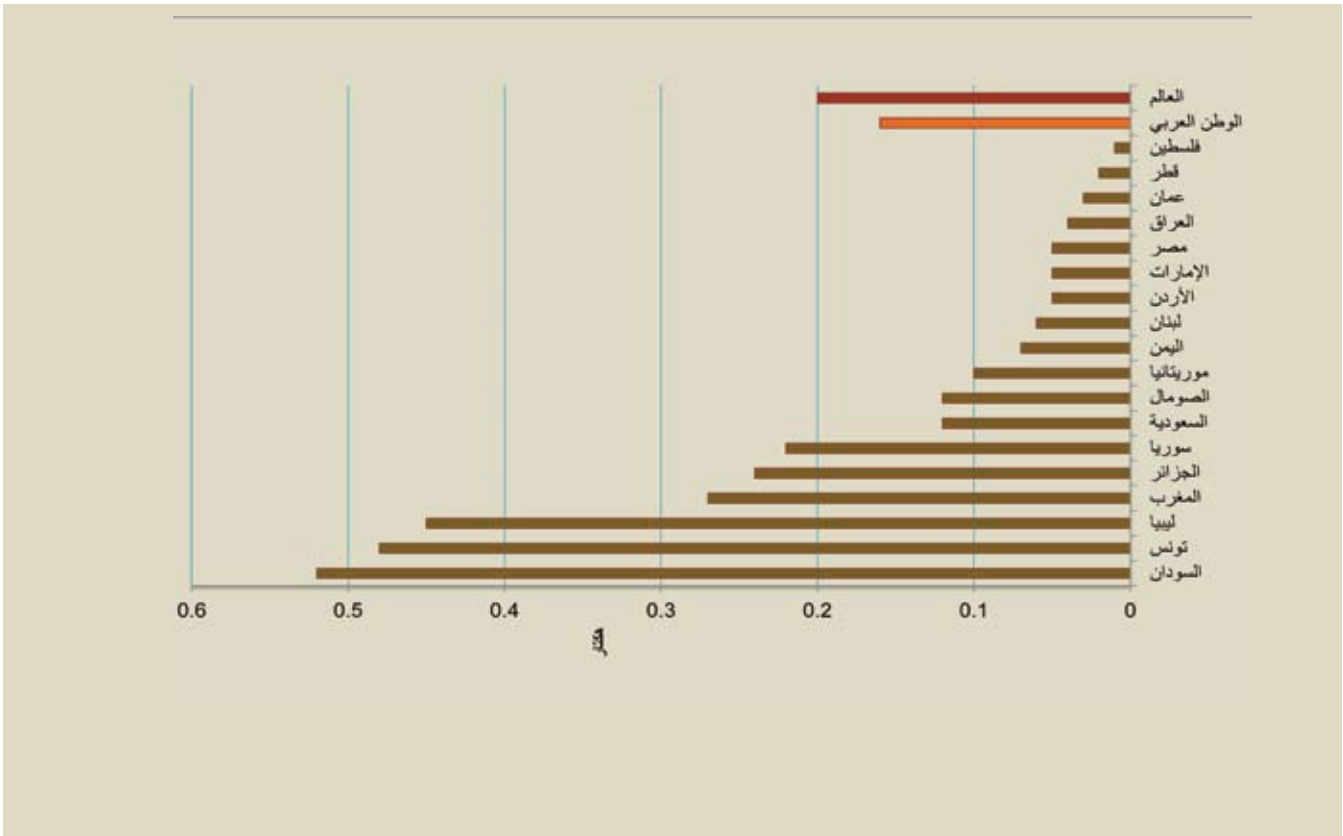

1.1.1.3 نسبة المساحات المروية إلى إجمالي المساحات المزروعة:

تنقسم الأراضي الزراعية في الوطن العربي إلى أراضٍ مروية وأخرى مطرية (بعلية) وفقاً للعوامل البيئية والمناخية وفي مقدمتها توفر المياه اللازمة للري. وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2011م بحوالي (10.93)مليون هكتار تمثل ما نسبته (15.9%) من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي (متضمنةً الأراضي المتروكة) في نفس العام والمقدرة بنحو (68.9) مليون هكتار. وتقترب هذه النسبة من مثيلتها على المستوى العالمي حيث بلغت نحو (17.0 %) في نفس العام. وتباينت نسب الزراعة المروية في الدول العربية من دول تعتمد كلياً على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول أخرى تراوحت نسب الزراعة المروية فيها بين (94.1 %) و (10.0 %). وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في كلٍ من ليبيا، السودان، وموريتانيا عن (10.0 %)، ويوضح الشكل (1 ـ 3) مدى التباين في نسب المساحات الزراعية المروية إلى إجمالي المساحات المزروعة سواء على مستوى الدول العربية أو مقارنة بالمستوى العالمي.

1.1.1.4 نسبة مساحة المراعي والغابات إلى المساحة الأرضية الكلية:

تقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية عام 2011م بحوالي (494) مليون هكتار تعادل نحو (35.1 %) من المساحة الأرضية للدول العربية، وتقدر النسبة بنحو (26.1 %) على المستوى العالمي في ذات العام. تتركز نحو (95.6%) من جملة المراعي العربية عام2011 م في تسع دول هي :السعودية ، العراق ،الصومال ،السودان ،سوريا ،موريتانيا ،المغرب ، تونس والجزائر (الشكل 1ـ 4).

شكل (3.1):
النسبة المئوية للمساحة المروية من الأراضي المزروعة في الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011م.

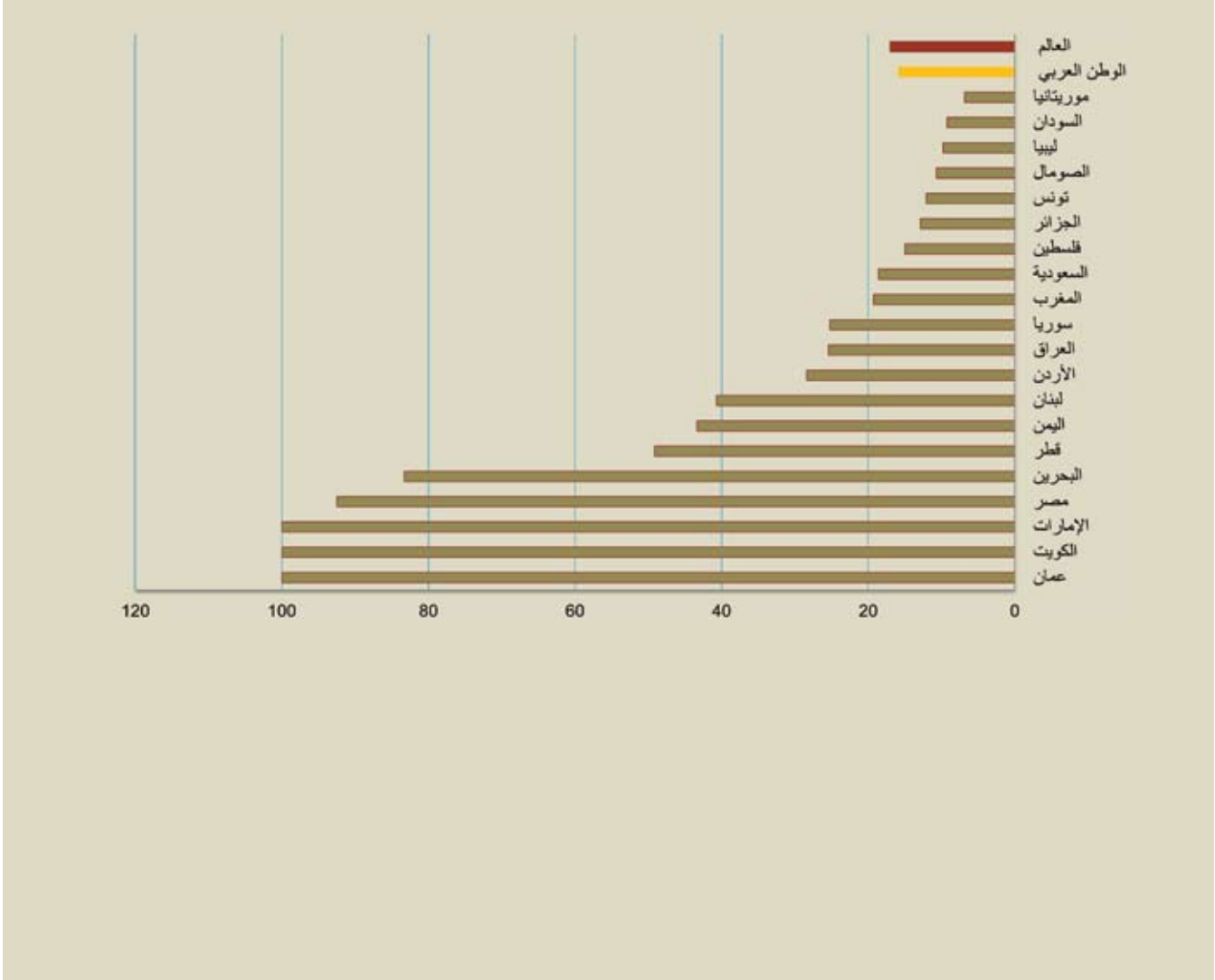

شكل (4.1):
نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الجغرافية في الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011م.

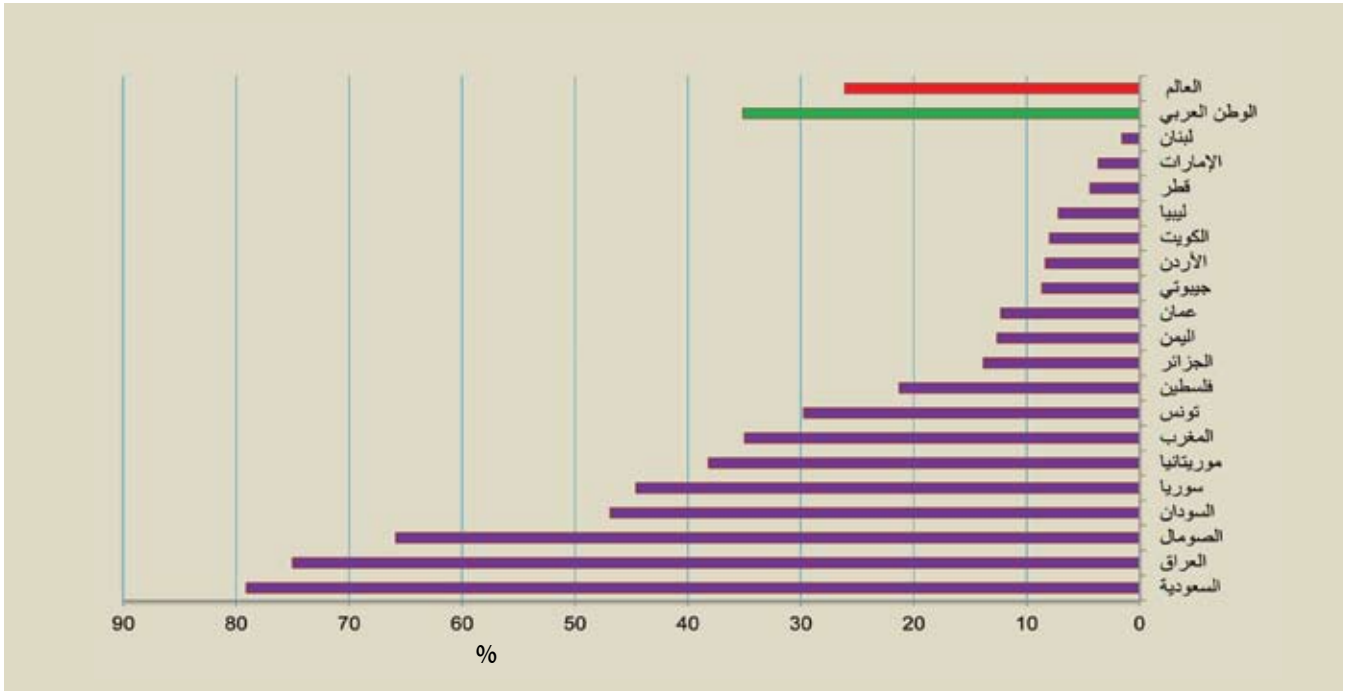

أما فيما يتعلق بالغابات فالمنطقة العربية تتسم بوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وبالتالي فهي تفتقر إلى وجود مساحات كثيفة من الغابات، حيث تقدر مساحة الغابات في الدول العربية عام 2011م بنحو (95.1) مليون هكتار تعادل حوالي (6.8 %) من المساحة الأرضية العربية، بينما تقدر النسبة بنحو (32 %) على المستوى العالمي في ذات العام. وتتركز الغابات العربية في دول محددة، حيث يختص السودان وحده (قبل الانفصال) بما يقرب من حوالي (68 %) من جملة مساحة تلك الغابات ، تزداد هذه النسبة إلى حوالي (83 %) إذا ما أضيفت إلى السودان كل من الصومال والمغرب. وأما باقي المساحة والتي تقدر نسبتها بنحو (17 %) فتنتشر بمساحات محدودة نسبياً في بعض الدول الأخرى، بينما تكاد تنعدم في عدد من الدول العربية الأخرى. ويوضح الشكل (1-5) انخفاض نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي بصفة عامة ، حيث تبلغ أفضل حالتها في السودان و تقدر بنحو (25.7 %) أي أقل من المستوى العالمي في ذات العام ، تليها الصومال بنحو (14.2 %) ،والمغرب بنحو (7.4 %)، وتنخفض هذه النسبة لأقل من (5 %) في باقي الدول العربية .

شكل (5.1):
نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الجغرافية في الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011م.

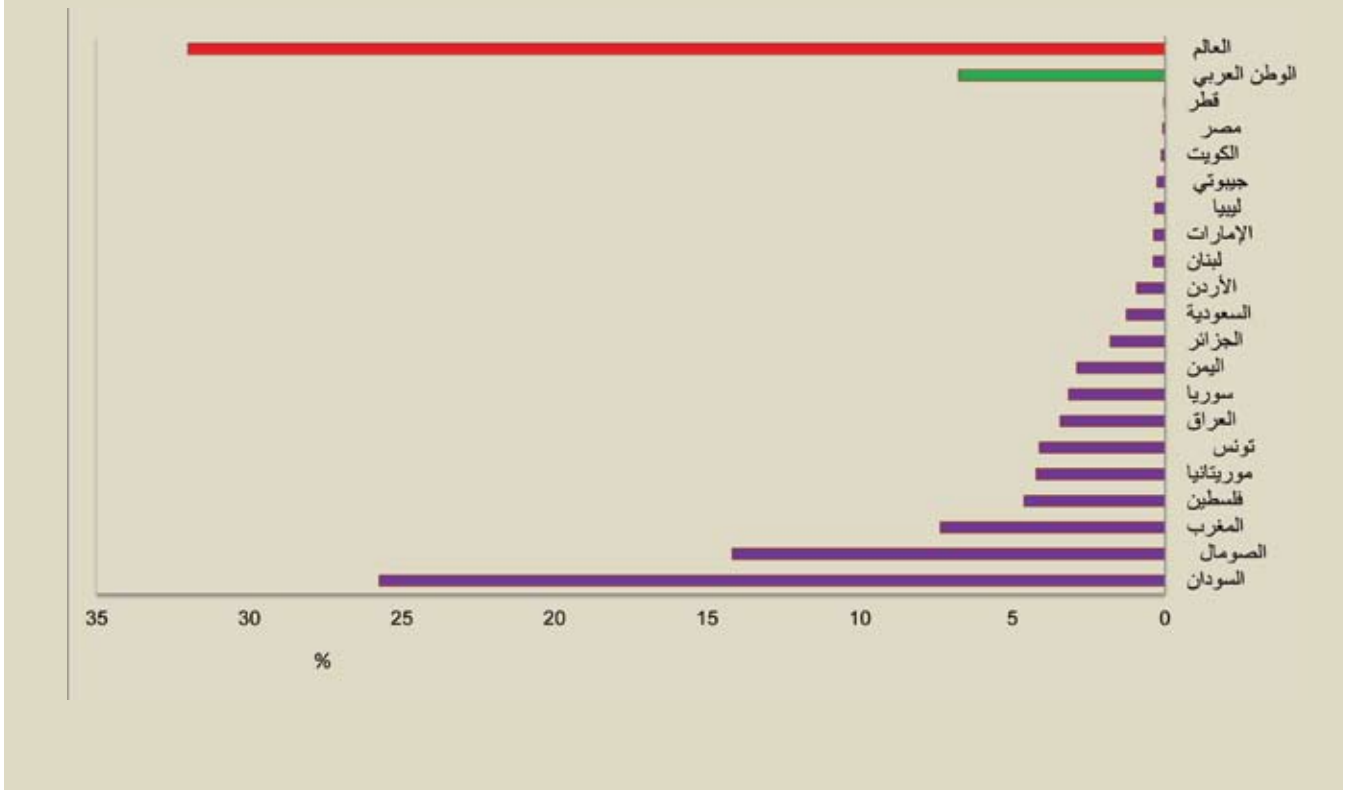

2.1.1 الموارد المائية:

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم . و تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8 %) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (5 %) من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على (0.7 %) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1 %) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (1 :15) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة . (1 :5) يضاف إلى ذلك ، أن شطراً لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.

تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر بنحو (257.5) مليار متر مكعب في السنة. يتم استخدام حوالي (160) مليار متر مكعب منها لجميع الأغراض يشكل نحو (62.1 %) من إجمالي المتاح. الذي يستغل حوالي (90 %) منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات المنزلية.

تشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية فى الوطن العربي، إذ تقدر بنحو(209.2) مليار متر مكعب تمثل (81.2%) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1%) أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (3.8 %) و(0.9 %) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي.

وعلى المستوى الإقليمي يستحوذ الإقليم الأوسط العربي (مصر، والسودان، وجيبوتي والصومال) على نحو (49.7 %) من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، بينما يستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، وسوريا، والعراق، فلسطين ولبنان)، وإقليم المغرب العربي (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا و موريتانيا)، وإقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، والبحرين، والسعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت واليمن)، على نحو (26 %) و (18.2 %) و (6.1 %) من إجمالي الموارد المائية العربية على التوالي، (جدول 1.1) .

هذا ويؤدي الاستقرار النسبي لكميات المياه المتاحة مع الزيادة المستمرة في عدد السكان في الوطن العربي إلى تراجع مستمر في نصيب الفرد من المياه المتاحة، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في الوطن العربي بنحو (569) متراً مكعباً عام 2011م مقارنة بحوالي (628) متراً مكعباً عام 2007م ، في حين يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في العالم بنحو (6382.4) متر مكعب مقارنة بحوالي (6515.6) متر مكعب عام 2007م.

جدول (1.1):
كميات المياه المتاحة ونسب توزيعها بين أقاليم الوطن العربي (مليون متر مكعب)

الإقليم	المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه غير التقليدية	
	الكمية	(%)	الكمية	(%)	الكمية	(%)
إقليم المغرب العربي	41845	20	4370	12.0	595	5.0
إقليم المشرق العربي	66951	32	109	0.3	48	0.4
الإقليم الأوسط	89966	43	30224	83.0	7689	64.6
إقليم الخليج والجزيرة العربية	10461	5	1712	4.7	3571	30.0
إجمالي المياه المتاحة	209223	100	36415	100	11903	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة .

3.1.1 موارد الثروة البشرية:

تقدر أعداد سكان الوطن العربي عام 2011م بحوالي (368) مليون نسمة منهم حوالي (159.3) مليون نسمة (43.3%) سكان ريفيون، وتعتبر معدلات نمو السكان مرتفعة نسبياً وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية، إذ يقدر المعدل السنوي لنمو السكان خلال الفترة 1995-2011م بنحو (2.4 %)، مقارنة بنحو (1.25 %) على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص منذ منتصف التسعينات كما يوضحه الشكل (6.1).

ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية في الوطن العربي، والاختلال في توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر، والتي تعتبر عوامل طاردة للعمالة الزراعية، هذا بجانب ضعف حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي في الريف العربي.

شكل (6.1):
تطور نسبة سكان الحضر والريف الى اجمالي السكان في الوطن العربي

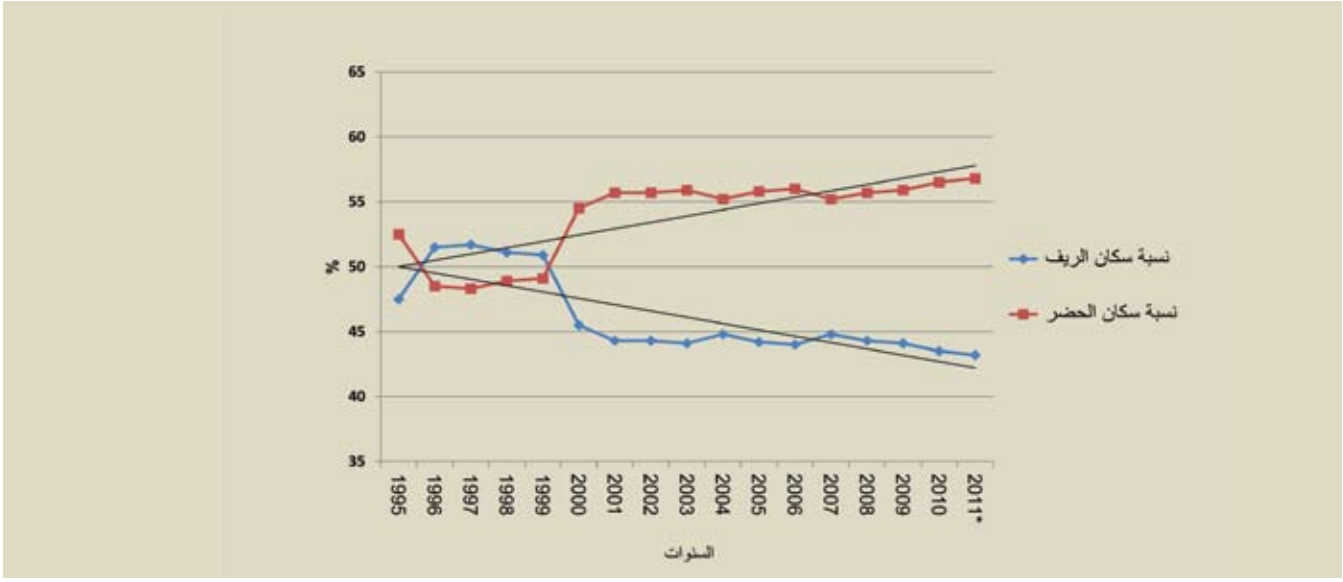

4.1.1 موارد الثروة الحيوانية والسمكية:

يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية (الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل) بحوالي (384.1) مليون رأس وفقاً لتقديرات 2011م. ومن الناحية العددية تشكل الأغنام نحو (48.8 %)، تليها الماعز بحوالي (29.6 %)، والأبقار بنسبة (16.3 %)، ثم الإبل بنسبة (4.2 %)، بينما لا تمثل أعداد الجاموس سوى (1.1 %) تقريباً من جملة أعداد الثروة الحيوانية. وبصفة عامة تعكس الإحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية اتجاهاً نحو تزايد الأعداد الإجمالية لها، وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تفي بكامل احتياجات السكان من المنتجات الحيوانية ، ذلك لتدني إنتاجية السلالات الحيوانية واستخدام أساليب تقليدية في نظم الإنتاج والتربية، ونقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقاً لمعدلات الأمطار، إلى جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية.

يعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الأساسية الواعدة التي تعتمد عليها الدول العربية بشكل متزايد، حيث انها حققت معدلات اكتفاء ذاتي من المنتجات السمكية بدرجات عالية بلغت نحو (103 %)، وفائضاً تصديرياً بلغت قيمته (0.81) مليار دولار عام 2011م. بالإضافة إلى ما يوفره هذا القطاع من فرص عمل ومواد أولية لقطاع الصناعات الغذائية. وقد ازداد معدل الاستهلاك السنوي للفرد العربي من (8.6) كجم إلى (11.2)كجم خلال الفترة 2000-2011م.

وتعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للإنسان إذ تشكل مصدراً مهما للبروتين الحيواني في كثير من الدول العربية. وفي بعض الدول يساهم البروتين السمكي بأكثر من (50 %) من مجموع الإمدادات الغذائية من البروتين الحيواني. كما أن تكاليف الحصول عليه تكون غالباً أقل بكثير مقارنة بتكاليف الحصول على أي بروتين حيواني آخر.

2.1 المؤشرات التقنية:

تعاني الزراعة العربية بصفة عامة من فجوة تقنية ملحوظة في قطاعات الإنتاج النباتي و الحيواني و السمكي حيث تسود الأساليب التقليدية للزراعة والرعي والصيد.

1 ـ 2 ـ 1 معدل استخدام الميكنة الزراعية:

يوضح مؤشر استخدام الميكنة الزراعية عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وهو ما يعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة باعتبار أن الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية. ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية بنحو (9.0) جرارات لكل ألف هكتار منزرع عام 2011م ، بينما يرتفع هذا المتوسط عالمياً ليصل إلى نحو (20) جراراً لكل ألف هكتار في نفس العام.

وهناك تباين كبير في معدل استخدام الجرارات الزراعية بين الدول العربية،وذلك لاختلاف طبيعة النظم الزراعية ومستوى الميكنة الزراعية بين الدول العربية .

1 ـ 2 ـ 2 معدل استخدام الأسمدة الكيماوية:

تشير الإحصاءات المتاحة إلى استقرار نسبي في معدل استخدام الأسمدة الكيماوية على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة (2010ـ2011م) حيث قدر المعدل على مستوى الوطن العربي بنحو (33.1) كيلوجرام للهكتار عام 2011 م مقارنة بنحو (35.3) كيلوجراماً للهكتار في عام 2010م. بينما بلغ المتوسط على المستوى العالمي نحو (95) كيلوجراماً للهكتار في عام 2011م مقارنة بنحو (94) كيلوجراماً للهكتار عام 2010م.

ويوضح شكل (1ـ7) تباين استخدام الأسمدة الكيماوية في المنطقة العربية حيث يصل أقصاه في مصر، الأردن ، وسلطنة عمان وبمعدل يقدر بنحو (367)، (359)، (315) كيلوجراما للهكتار في كل منها على الترتيب ، تلي هذه الدول كلاً من الإمارات ، الكويت، السعودية، والعراق بنحو (140.5)، (106)، (104) ، (98) كيلوجراماً للهكتار بكل منها على الترتيب، وهي جميعاً معدلات تفوق متوسط الاستهلاك العالمي و العربي. بينما يتراجع معدل الاستهلاك عن المتوسط العالمي قليلاً في لبنان وذلك بنحو (85) كيلوجراماً للهكتار، في حين تراجع معدل الاستهلاك عن المتوسط العالمي ولكنه يفوق المتوسط العربي في المغرب، سوريا ، وفلسطين متراوحاً بين (51.41) كيلوجراماً للهكتار، وينخفض عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية ليصل أدناه أقل من (7) كيلوجرامات للهكتار في كل من السودان ، قطر، والصومال.

شكل (7.1):
معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الدول العربية مقارنة بمتوسط استخدامها عربياً وعالميا عام 2011م

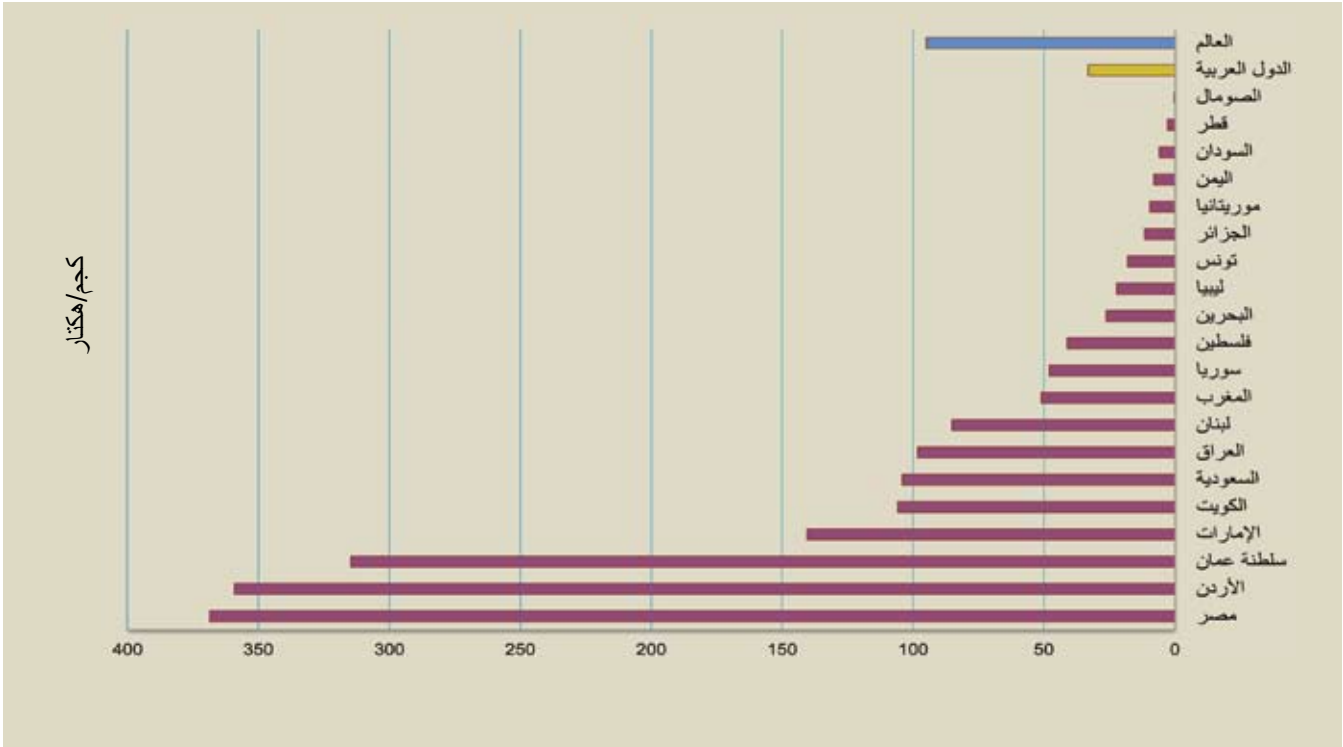

1 ـ 2 ـ 3 معدل استخدام نظم الري الحديثة:

تشير الإحصاءات إلى اتجاه المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة في الوطن العربي نحو الزيادة المطردة، حيث بلغت حوالي (4.3) مليون هكتار كمتوسط للفترة (2008 ـ 2011م)، وقدرت في عام 2011م بحوالي (4.7) مليون هكتار مقارنة بنحو (4.3) مليون هكتار في عام 2010م، و نحو (4.2) مليون هكتار عام 2009م، الأمر الذي يشير إلى تزايد الاهتمام في الوطن العربي بترشيد استخدام المياه، حيث تأتي نظم الري الحديثة في مقدمة الحلول والوسائل اللازمة لمواجهة محدودية الموارد المائية، كذلك دورها في تنفيذ توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للنهوض بالزراعة العربية .

ويشير الشكل (8.1) إلى التباين الواضح بين الدول العربية في المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة، حيث بلغت أعلى نسبة للزراعات بنظم الري الحديثة في جمهورية مصر العربية وذلك بنحو (35.3 %) من إجمالي المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة في الوطن العربي ، تليها الجزائر بنسبة (17.5 %)، ثم السعودية بحوالي (15.8 %)، والمغرب (11.5 %) ، والعراق (7.6 %)، وسوريا بحوالي (6.3 %)، والأردن بنحو (2.5 %)، ولبنان بنسبة (1.5 %). وتقل النسبة في باقي الدول العربية عن (1 %) وذلك عام 2011م.

شكل (8.1):
نسبة المساحات المزروعة بنظم الري الحديثة في بعض الدول العربية من جملة المساحة المزروعة بنظم الري الحديثة في الوطن العربي عام 2011م

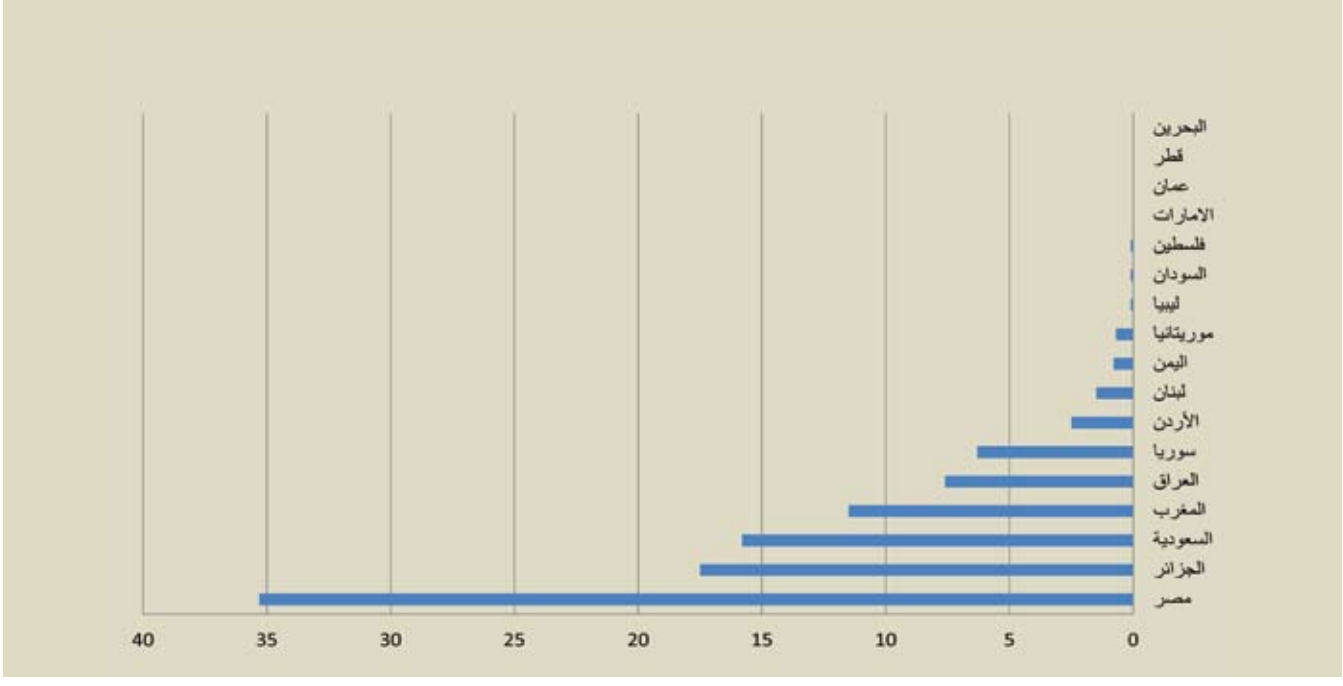

1 ـ 2 ـ 4 معدل استخدام البذور والتقاوي المحسنة:

تمثل البذور والتقاوي المحسنة عنصراً رئيساً لزيادة الإنتاجية الهكتارية من وحدتي الأرض والمياه في الوطن العربي. ويوضح الجدول (2.1) متوسط الكميات المستخدمة من البذور والتقاوي المحسنة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2009 ـ 2011م). وقدرت الاحتياجات السنوية من تقاوي محاصيل الحبوب (القمح، الذرة الشامية، الشعير، الذرة الرفيعة والدخن، والأرز) في تلك الدول بنحو (2726) ألف طن، ينتج منها في هذه الدول نحو (20.1 %) وتستورد حوالي (2.9 %) منها فقط، أي أن التقاوي المحسنة المستخدمة تقدر بنحو (23 %) من إجمالي الاحتياجات، وبالتالي يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من التقاوي المحسنة حوالي (77 %) من إجمالي احتياجاتها السنوية من تقاوي محاصيل الحبوب.

ويصل العجز من البذور المحسنة من إجمالي الاحتياجات السنوية أقصاه في محاصيل البذور الزيتية ويقدر بنحو (90.5 %)، حيث تنتج هذه الدول نحو (7 %) فقط من احتياجاتها السنوية المقدرة بنحو (140.2) ألف طن، ولا تستورد سوى (2.5 %) فقط من إجمالي احتياجاتها السنوية من هذه المحاصيل. وبالتالي يبلغ العجز في استخدام البذور المحسنة اللازمة لزراعة محاصيل البذور الزيتية نحو (126.8) ألف طن. و قدرت الاحتياجات السنوية من بذور محاصيل البقوليات (العدس، الفاصوليا، الفول) بنحو (60.3) ألف طن، ينتج منها في هذه الدول نحو (53 %) وتستورد حوالي (2.0 %) منها فقط، أي أن البذور المحسنة المستخدمة تقدر بنحو (55 %) من إجمالي الاحتياجات، وبالتالي يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من البذور المحسنة لمحاصيل البقوليات حوالي (45 %) من إجمالي احتياجاتها السنوية منها.

وترتفع نسبة الاستيراد لتقاوي البطاطس (البطاطا) المستخدمة في إنتاج هذا المحصول لتصل لنحو (49.3 %) من إجمالي احتياجات هذه الدول السنوية والمقدرة بنحو (700.5) ألف طن سنوياً، تنتج منها نحو (23.6 %) فقط، وبالتالي يقدر العجز السنوي من تقاوي هذا المحصول بنحو (27.1 %).

وتنتج مجموعة الدول العربية الممثلة في جدول رقم (2.1) معظم احتياجاتها من التقاوي والبذور المستخدمة لزراعة محاصيل الخضر وتقدر نسبة المنتج منها بنحو (66 %)من إجمالي الاحتياجات السنوية والمقدرة بنحو (14.4) ألف طن، كما تستورد من بذور هذه المحاصيل نحو (25 %) من إجمالي احتياجاتها، وبالتالي ينخفض العجز الكلي من بذور مجموعة الخضر إلى نحو (9.0 %) فقط من حجم الاحتياجات السنوية.

جدول (2.1):

استخدام البذور والتقاوي المحسنة في بعض الدول العربية كمتوسط للفترة 2009 ـ 2011م

(الكمية: ألف طن)

المحاصيل	الاحتياجات السنوية	الكميات المنتجة		الكميات المستوردة		الكميات المستخدمة		العجز في الاحتياجات	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
القمح	2356.8	362.0	15.4	71.6	3.0	433.6	18.4	1923.2	81.6
الذرة الشامية	65.7	1.6	2.4	3.8	5.7	5.3	8.1	60.4	91.9
الشعير	165.5	115.8	70.0	1.7	1.0	117.5	71.0	48.0	29.0
الذرة الرفيعة	73.1	35.5	48.6	1.8	2.4	37.3	51.0	35.8	49.0
الأرز	64.7	32.7	50.5	0.3	0.5	33.0	51.0	31.7	49.0
جملة الحبوب	2725.7	547.6	20.1	79.1	2.9	626.7	23.0	2099.1	77.0
البذور الزيتية	140.2	9.8	7.0	3.6	2.5	13.4	9.5	126.8	90.5
البقوليات	60.3	32.0	53.0	1.2	2.0	33.2	55.0	27.2	45.0
البطاطس	700.5	165.3	23.6	345.1	49.3	510.4	72.9	190.1	27.1
الخضر	14.4	9.5	66.0	3.6	25.0	13.1	91.0	1.3	9.0

المصدر: جمعت وحسبت من واقع الاستمارات القطرية للدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
(الدول الممثلة في الجدول: الأردن، تونس، السودان، العراق، قطر، موريتانيا، المغرب، واليمن).

1 ـ 2 ـ 5 التركيب المحصولي في الوطن العربي:

يشتمل التركيب المحصولي في الوطن العربي على العديد من المحاصيل الزراعية، حيث قدرت المساحة المحصولية بنحو (54.3) مليون هكتار مقارنة بنحو (52.0) مليون هكتار عام 2010م، تمثل نحو (78.8 %) من الحيازات الزراعية المقدرة بنحو (68.9) مليون هكتار عام 2011م. حيث تحتل مجموعة الحبوب المرتبة الأولى بمساحة قدرت بنحو (35.1) مليون هكتار تعادل نحو (51%) من مساحة الحيازات الزراعية، وتليها مجموعة البذور الزيتية بنسبة قدرت بحوالي (10.6%). أما مجموعة الفاكهة فتمثل نحو (5.8 %)، تليها مجموعتا الخضر والأعلاف الخضراء بحوالي (3.8 %)، (3.6 %) لكل منهما على الترتيب، يليهما البقوليات، فالدرنات، ثم المحاصيل السكرية والألياف و بنسبة (1.8 %)، (0.8 %)، (0.7 %)،(0.7 %) لكل منها على الترتيب، وأخيراً التبغ بنسبة لا تتجاوز (0.1 %). ويوضح شكل (9.1) توزيع المساحة المحصولية بالوطن العربي ونسبتها من المساحة المزروعة عام 2011م.

شكل (9.1):

التركيب المحصولي في الوطن العربي عام 2011م (%)

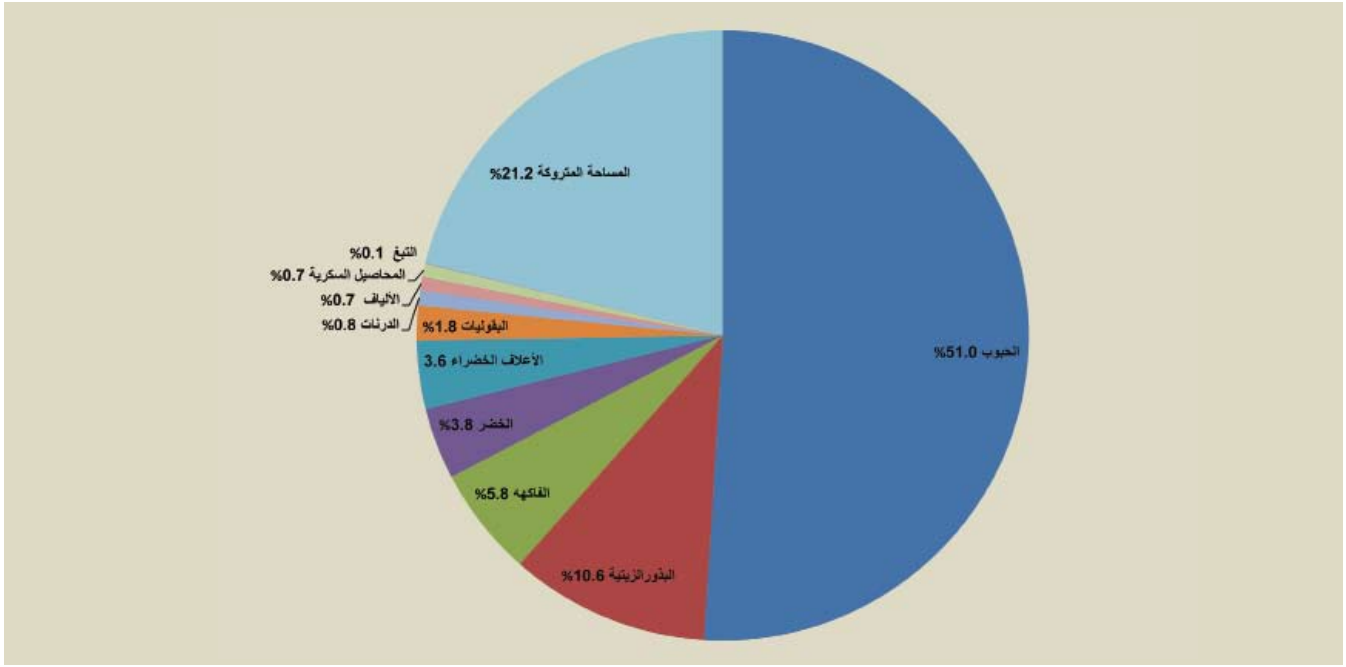

1 ـ 2 ـ 6 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة:

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من مجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية التي تشغل مساحة مقدرة في التراكيب المحصولية في الدول العربية خاصة في الدول الزراعية الرئيسية منها، حيث تشغل نحو (35.1) مليون هكتار ، وتمثل نحو (51 %) من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية في عام 2011م ، مقارنة بنحو (33.8) مليون هكتار تمثل نحو (49.3 %) عام 2010م.

ويشير الشكل (10.1) إلى تباين مساحة محاصيل الحبوب فيما بين الدول العربية عام 2011م، حيث تتراوح بين نحو (54%) و (93 %) من المساحة المزروعة في العراق، موريتانيا، ومصر ، والمغرب، والسودان ، واليمن، وسوريا، و بين (12 %) و (49 %) في الأردن، والجزائر ،و الصومال، ولبنان، وتونس، وفلسطين،و الكويت، وليبيا .وتقل عن (9 %) في سلطنة عمان، والسعودية، وقطر ، والإمارات ، في حين تنعدم مساحة الحبوب في كلٍ من البحرين وجيبوتي.

شكل: (10.1):

نسبة مساحة الحبوب إلى المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2011م.

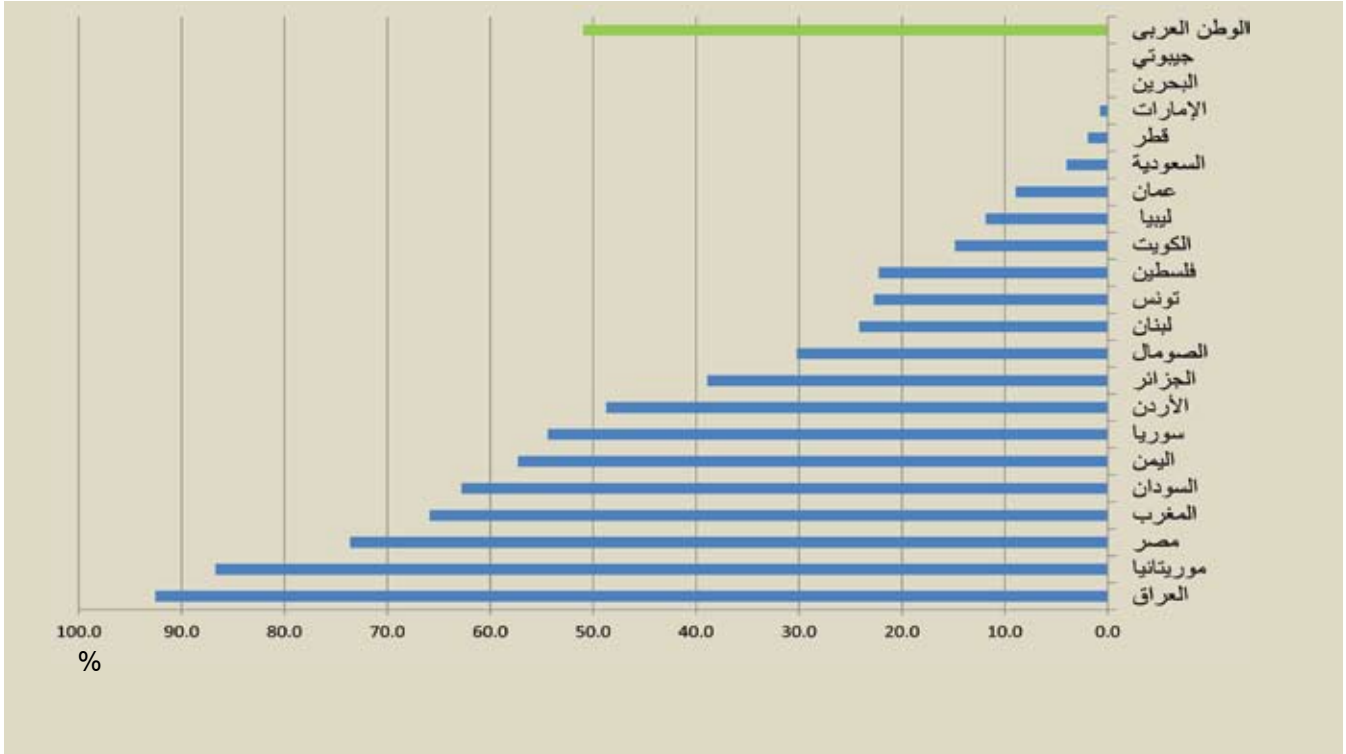

3.1 مؤشرات تطور أداء القطاعات الزراعية العربية:

بالإضافة إلى أهمية القطاع الزراعي العربي فى توفير المنتجات الغذائية التي تساهم بالقدر الأكبر في احتياجات السكان، فإن هذا القطاع يعد واحداً من بين القطاعات الاقتصادية الأساسية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية، من حيث المساهمة المقدرة في الناتج المحلى الإجمالي، وتوفير فرص العمل والعيش لقطاع هام من السكان الريفيين، وغيرهم من السكان العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بهذا القطاع ، فضلاً عما يساهم به في توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات وما يحققه من عوائد تصديرية تدعم الموارد من العملات الأجنبية التي تعزز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول عربية معينة.

3.1 ـ 1متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية منخفضاً نسبياً مقارنة بنظيره العالمي. إذ يقدر بنحو (5315) دولار أمريكي على المستوى العام في الوطن العربي عام 2011 م مقارنة بنحو (9479) دولار أمريكي على المستوى العالمي. ويقدر المتوسط بنحو (26.2) ألف دولار أمريكي في الدول مرتفعة الدخل وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، و بنحو (1293) دولار أمريكي في الدول منخفضة الدخل وهي: فلسطين، السودان، جيبوتي، اليمن، موريتانيا والصومال. أما بالنسبة لباقي الدول وهي الدول متوسطة الدخل فيقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بنحو (4213) دولار أمريكي، كما هو موضح بالشكل (11.1).

شكل (11.1):
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2011م.

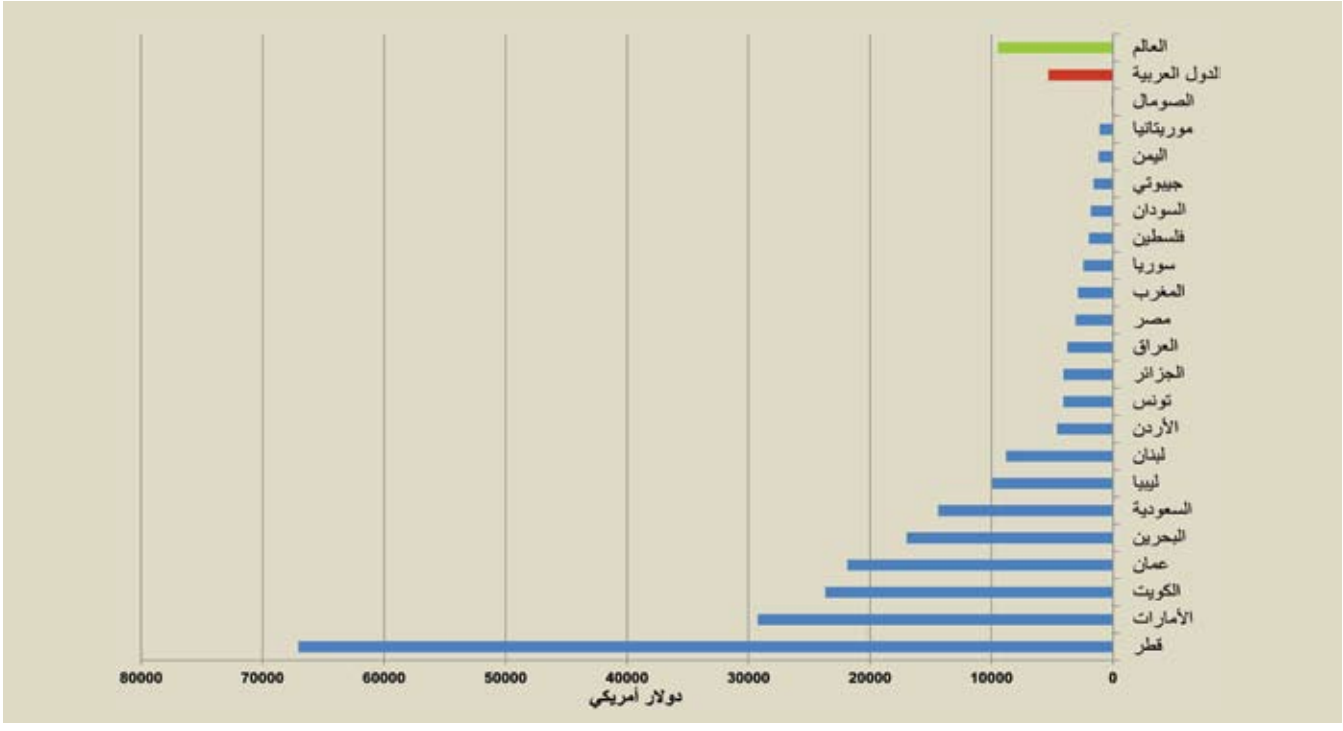

1 ـ 3 ـ 2 متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

بطبيعة الحال تتفاوت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً ملحوظاً فيما بين الدول العربية . ويعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج المحلي الزراعي مقترناً بالتطور الحادث فى عدد السكان فى كل دولة أو على مستوى الوطن العربي. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي نحو (323) دولار عام 2009م ارتفع إلى حوالي (347) دولار في عام دولار عام 2010م ، ونحو (373) دولار في عام 2011م، مقارنة بنحو (394) دولار على المستوى العالمي (شكل 12.1) . ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي تفاوتاً واضحاً فيما بين الدول العربية وبعضها البعض نتيجة لأهمية قطاع الزراعة في كل دولة ، وكذا عدد سكانها.

وتبعاً لقيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يمكن تقسيم دول الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى تمثل مجموعة الدول مرتفعة الدخل الزراعي وتضم اثني عشرة دولة عربية هي: السودان ،سوريا، مصر،

الجزائر، المغرب، لبنان، السعودية، سلطنةعمان، الإمارات ، تونس ، ليبيا والعراق. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في تلك الدول (389) دولار في عام 2011 م. وأما المجموعة الثانية وهي الدول متوسطة الدخل الزراعي التي تضم ست دول عربية هي: موريتانيا، و اليمن، والأردن، وفلسطين، والبحرين والصومال ، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيها حوالي (119) دولار. أما المجموعة الثالثة فتتمثل في الدول منخفضة الدخل الزراعي هي: جيبوتى، وقطر، والكويت. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في تلك الدول في المتوسط (46) دولاراً عام 2011م كما هو موضح بالشكل (12.1).

شكل (12.1):
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2011م.

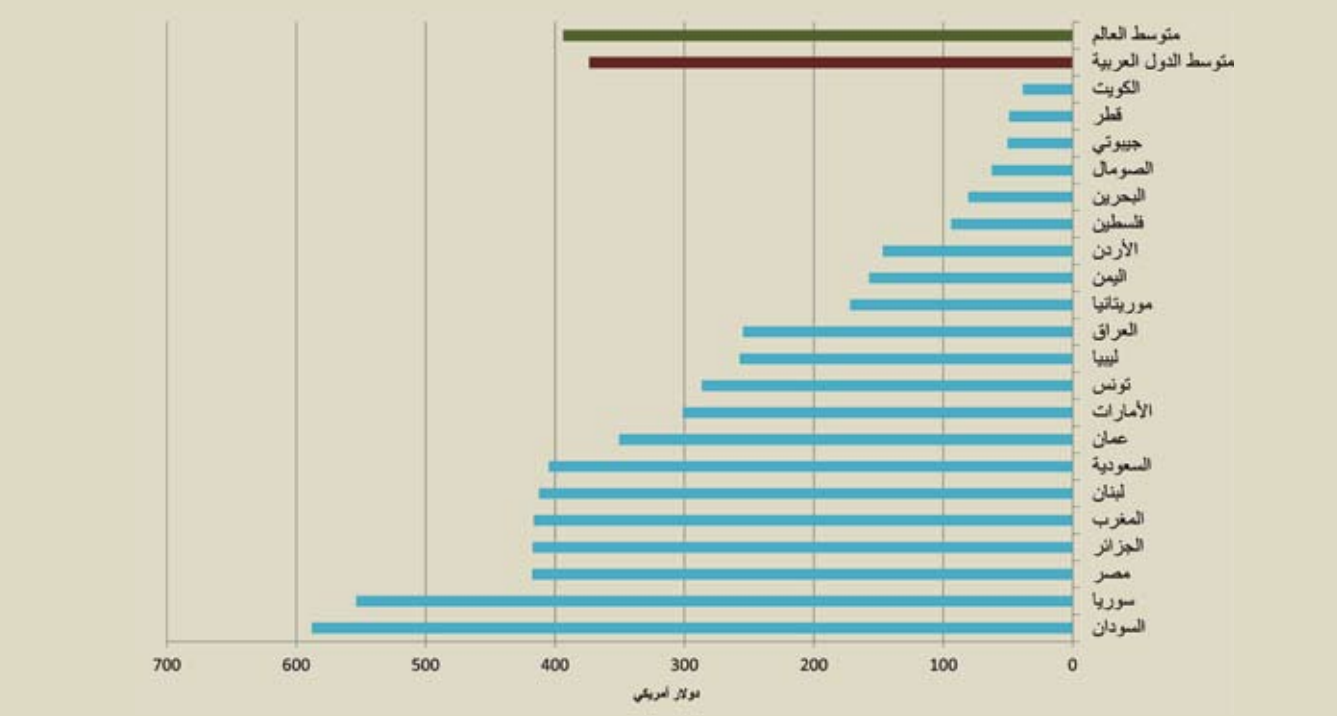

1 ـ 3 ـ 3 الإنفاق على البحث الزراعي والسمكي:

تمثل البحوث الزراعية والسمكية حجر الزاوية لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، وتشكل أهم العوامل التي تساعد على توفير الغذاء كماً ونوعاً للمواطن العربي. وتتباين إمكانيات البحوث الزراعية والسمكية فيما بين الدول العربية، ولكنها بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاعين الزراعي والسمكي في العديد من الدول العربية . ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية. ويعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية والسمكية ضعيفاً على المستوى العام في الوطن العربي حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية عن (2 %) من قيمة الناتج الزراعي، (جدول 3.1) .

جدول (3.1) :
موازنة البحث العلمي الزراعي في بعض الدول العربية

الدولة	الموازنة (ألف دولار)			الموازنة كنسبة مئوية من قيمة الناتج الزراعي		
	2009م	2010م	2011م	2009م	2010م	2011م
تونس	13565	12655	13858	0.4	0.4	0.35
العراق	8283	10965	20851	0.17	0.21	0.38
سلطنة عمان	5430.7	17001.4	6907.5	0.81	1.98	0.81
المغرب	107000	99000	147000	0.8	0.79	1.0
موريتانيا	7210	7220	7220	1.2	1.3	1.3
اليمن	6000	5700	5800	0.2	0.18	0.2

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استمارات الدول حول أوضاع الأمن الغذائي 2011م.

1 ـ 3 ـ 4 الرقم القياسي للإنتاج الزراعي:

توضح الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي التطور النسبي في قيمة الإنتاج في سنة معينة مقارنة بسنة أخرى تسمى سنة الأساس، كما تشير إلى اتجاه تطور قيمته خلال فترة زمنية معينة. وتوضح بيانات جدول (4.1) الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بالاضافة إلى الرقم القياسي لكل من قيمة السلع الغذائية الرئيسية، وقيمة الحبوب، وقيمة المنتجات الحيوانية، مقارنة بنظيراتها على مستوى العالم خلال عامي 2009 و 2010م. ويتبين من الجدول ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي على المستويين العربي والعالمي، وإن كانت الزيادة بنسب أعلى في حالة الوطن العربي ، كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة السلع الغذائية ولقيمة المنتجات الحيوانية على المستويين العربي والعالمي، وأيضاً جاءت الزيادة بنسب أعلى في حالة الوطن العربي ، في حين تراجع الرقم القياسي لقيمة الحبوب على المستوى العالمي وذلك لتراجع حجم إنتاجها العالمي من نحو (2.5) مليار طن في عام 2009م إلى نحو (2.25) مليار طن في عام 2010م، إلا أنه استقر نسبياً على مستوى الوطن العربي على الرغم من تناقص حجم الإنتاج من الحبوب من نحو(55.2) ألف طن في عام 2009م إلى نحو (50.6) ألف طن في عام 2010م، وربما يعزى ذلك لارتفاع الأسعار نسبياً.

جدول (4.1):
الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي والعالم سنة الأساس (2004 – 2006)

	عام 2009		عام 2010	
	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي	العالم
الإنتاج الزراعي	113.0	109.3	117.4	110.2
السلع الغذائية	113.3	109.8	117.7	110.5
الحبوب	107.7	110.1	108.0	107.6
المنتجات الحيوانية	116.6	108.3	120.1	110.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية، 2012م

وبالرغم من اتجاه قيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي نحو التزايد إلا أن الرقم القياسي لنصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي قد تناقص بالمقارنة مع سنة الأساس، ولكنه تزايد على المستوى العالمي، الأمر الذي قد يعود بصفة رئيسية للارتفاع النسبي في معدل نمو السكان في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي. وإن كان هناك استقرار نسبي بين عامي 2009 و2010م على المستويين العربي والعالمي إلا أن متوسط نصيب الفرد من قيمة الحبوب على المستوى العالمي قد تناقص نسبياً عام 2010م بالمقارنة مع عام 2009م ، وربما يعزى ذلك لتراجع حجم الإنتاج العالمي في ذات العام (جدول 5.1).

جدول (5.1):
الرقم القياسي لنصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي والعالم سنة الأساس (2004 – 2006)

	عام 2009		عام 2010	
	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي	العالم
الإنتاج الزراعي	96.5	104.3	97.3	104.0
السلع الغذائية	96.7	104.8	97.5	104.3
الحبوب	93.6	105.0	91.2	101.5
المنتجات الحيوانية	99.5	103.4	99.4	104.4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية، 2012م

محاور الأمن الغذائي العربي في 2011م:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتأتي في صدارة سلم أولويات عملها وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية على مستوى الوطن العربي. وتركز المنظمة على تلك القضية في خطط عملها السنوية في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. وتقوم المنظمة بمتابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي بشكل دوري من خلال رصد وتحليل محاور الأمن الغذائي الرئيسية ذات العلاقة بإتاحة الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستقراره وأبعاده التغذوية، مستهدفةً في ذلك توجيه المزيد من الجهود نحو تطوير قطاعات إنتاج السلع الغذائية بما يؤدي إلى تحسين واقع الأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي في الوطن العربي.

إن عام 2011م هو العام الأول لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي حيث انطلاق خطته التنفيذية الإطارية (المرحلة الأولى 2011 – 2016م) بموجب الفقرة (6) من قرار القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية، شرم الشيخ 19/ 01/ 2011م، رقم : ق.ق:18د.ع (2) ج 3 ـ 19 /1/ 2011 التي تقضي بالطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة 2011ـ 2016م. وقد شرعت العديد من الدول العربية في إعداد برامجها واستراتيجياتها الرامية إلى تطوير قطاعاتها الإنتاجية سواء تلك المتصلة بتطوير قطاع الإنتاج النباتي أو قطاع الثروة الحيوانية والثروة السمكية في إطار مكونات البرنامج.

2 ـ 1 إتاحة الغذاء:

يستعرض هذا الجزء من التقرير إتاحة سلع الغذاء من خلال تحليل تطوراتها في الوطن العربي وذلك بتحليل تطورات إنتاج تلك السلع و تجارتها الخارجية وموازينها التجارية خلال الفترة 2009 ـ 2011م مع تسليط الضوء على التطورات التي طرأت على إتاحة تلك السلع خلا ل العقود الثلاثة الماضية.

2 ـ 1 ـ 1 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي:

تمثل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة الرفيعية) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث انها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي ، وتساهم بأكثر من (50 %) من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية.

بلغ متوسط إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2009ـ2011م نحو (53) مليون طن يعادل نحو (2.4 %) من حجم إنتاجها العالمي، (جدول 1.2).

جدول (1.2):
تطور إنتاج مجموعة محاصيل الحبوب في الوطن العربي (مليون طن)

السلع	2009	2010	2011*	التغير بين عامي 2011 ـ 2010 (%)	متوسط الفترة 2009 ـ 2011
مجموعة الحبوب	55.2	50.6	53.0	4.8	52.9
القمح	27.1	23.8	24.9	4.4	25.3
الشعير	8.6	6.5	7.0	7.6	7.3
الذرة الشامية	7.7	7.2	7.3	1.9	7.4
الأرز	5.8	4.7	5.2	11.1	5.3
الذرة الرفيعة والدخن	4.8	7.0	6.6	6.0 ـ	6.1
حبوب أخرى	1.2	1.4	2.0	42.8	1.5

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وتوضح بيانات جدول (2.2) أن إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية تقل عن نظيراتها العالمية، الأمر الذي يدعو إلى دعم الجهود الجارية لتحسين معدلات إنتاجيتها في الزراعات القائمة، وتوفير التمويل اللازم لبرامج التوسع في زراعتها افقيا في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

جدول (2.2):
متوسط إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية (طن/هكتار)

المحصول	الوطن العربي1	العالم2	النسبة (%)
مجموعة الحبوب	1.68	3.56	47.2
الفول السوداني	0.60	1.56	38.5
السمسم	0.29	0.49	59.2
زهرة الشمس	1.22	1.32	92.4
الزيتون	1.10	2.19	50.2
الشمندر السكري	49.87	48.86	102.1
قصب السكر	107.43	70.77	151.8

(1) الوطن العربي متوسط الفترة 2009 ـ 2011م.
(2) العالم عام 2010م
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

ويأتي محصول القمح في صدارة قائمة محاصيل الحبوب إذ يمثل إنتاجه في المتوسط نحو (48 %) من حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي . ويقدر إنتاج الوطن العربي من القمح بنحو (25.3) مليون طن لمتوسط الفترة 2009 – 2011م، يعادل نحو (3.9 %) من حجم إنتاجه العالمي.

ووفقاً لبيانات متوسط الفترة 2009 ـ 2011م يتركز إنتاج القمح على مستوى الوطن العربي في كل من مصر التي تساهم بنحو (31.1 %)، المغرب (23 %)، سوريا (12.5 %) ، الجزائر (12 %)، العراق (9.3 %)، تونس (4.5)، والسعودية (4.1 %). وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو (96.5 %) من إنتاج القمح في الوطن العربي لمتوسط الفترة 2009 ـ 2011م، (شكل1.2).

أما على مستوى العالم فيتركز إنتاج القمح في كل من الصين التي ساهم حجم إنتاجها من القمح بنحو (17.1 %) من جملة إنتاج القمح في العالم عام 2010م، تليها الهند بنحو (12 %)، والولايات المتحدة الأمريكية (9.3 %)، وفرنسا (5.8 %)، وروسيا الاتحادية (6.3 %)، وباكستان (3.6 %)، وكندا (3.5 %)، وأستراليا (3.4 %)، وتركيا(3.0 %) والأرجنتين (2.3 %).

شكل (1.2):
مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح العربي خلال الفترة 2009 ـ 2011م (%)

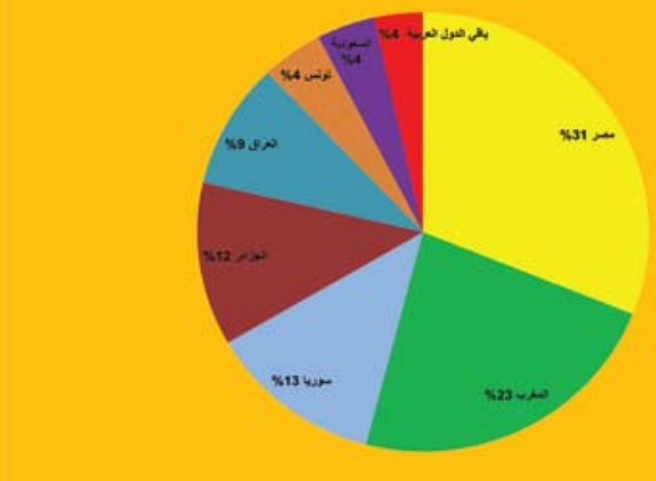

تقدر إنتاجية محصول القمح في الوطن العربي لمتوسط الفترة 2009 ـ 2011م بنحو (2.49) طن للهكتار تعادل نحو (83 %) من نظيرتها على المستوى العالمي (جدول 3.2). وتتباين مستويات إنتاجية القمح بين الدول العربية لتباين نظم زراعته و التقانات المستخدمة في زراعته. وتبلغ إنتاجية القمح لمتوسط الفترة 2009 ـ 2011 أقصاها في مصر والسعودية والإمارات بنحو (6) أطنان / هكتار.

جدول (3.2):
مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول القمح في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي1	العالم2	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	10.14	217.0	4.7
الإنتاج	مليون طن	25.28	650.9	3.9
الإنتاجية	طن/ هكتار	2.49	3.00	83.0

(1) الوطن العربى متوسط الفترة 2009 ـ 2011م.
(2) العالم عام 2010م
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

إن الشعير والذرة الشامية يعتبران من أهم محاصيل الحبوب العربية في استخداماتهما الغذائية والعلفية.
و يتضح من الجدول (4.2) أن متوسط إنتاج الوطن العربي السنوي من الشعير يقدر بنحو (7.32) مليون طن خلال الفترة 2009 ـ 2011م، ويعادل نحو (5.9 %) من حجم إنتاجه العالمي. وتساهم خمس دول عربية بنحو (95.7 %) من إنتاجه في الوطن العربي تتصدرها المغرب بنحو (43.1 %)، والجزائر بنحو (25.1 %)، ثم العراق (11.5 %)، وسوريا (9.6 %)، و تونس (6.4 %)، شكل (2.2).

جدول (4.2):
مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الشعير في الوطن العربى والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي1	العالم2	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	6.37	47.9	13.3
الانتاج	مليون طن	7.32	123.5	5.9
الإنتاجية	طن/ هكتار	1.15	2.58	44.6

(1) الوطن العربى متوسط الفترة 2009 ـ 2011م.
(2) العالم عام 2010م
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2.2):
مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير خلال الفترة 2009 ـ 2011م (%)

واما بالنسبة للذرة الشامية وعلى الرغم من حجم الطلب المتزايد عليها في الوطن العربي لاستخداماتها في مشاريع الإنتاج الحيواني فإن حجم إنتاجها مازال متواضعاً ويقدر بنحو (7.4) مليون طن تعادل نحو (0.9 %) من حجم إنتاجها العالمي ، (جدول 5.2). يغطي الإنتاج العربي من الذرة الشامية نحو (35 %) من حجم الاحتياجات السنوية منها. يتركز إنتاج الذرة الشامية بصفة رئيسية في مصر التي يعادل حجم إنتاجها نحو (85.6 %) من متوسط الإنتاج العربي خلال الفترة 2009 ـ2011م (شكل 3.2)، في حين يتركز إنتاجها على المستوى العالمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (37.4 %) من إنتاجها العالمي لعام 2010م، والصين بحوالي (21 %)، والبرازيل بنحو (6.6 %).

جدول (5.2):
مساحة وانتاج وانتاجية محصول الذرة الشامية في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي1	العالم2	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	1.53	161.9	0.95
الأنتاج	مليون طن	7.39	844.4	0.88
الإنتاجية	طن/ هكتار	4.83	5.21	92.7

(1) الوطن العربى متوسط الفترة 2009 ـ 2011م.
(2) العالم عام 2010م
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2 ـ 3):
مساهمة الدول العربية في إنتاج الذرة الشامية خلال الفترة 2009 ـ 2011م (%)

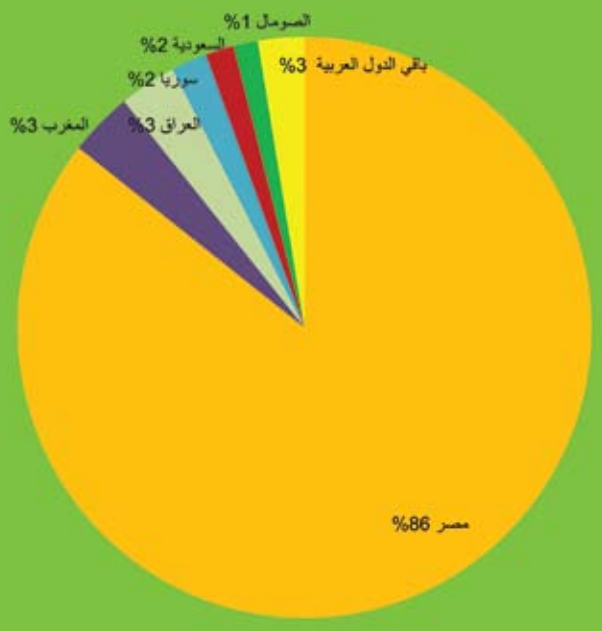

ويعتبر محصول الأرز من محاصيل الحبوب الغذائية ذات الأهمية الكبيرة والآخذة في التزايد في النمط الغذائي بالدول العربية. ويعتمد محصول الأرز في زراعته بصفة أساسية على نظم الزراعة المروية حيث ترتفع نسبياً احتياجاته المائية، لذا فإن التوسع في زراعة هذا المحصول بالدول العربية تحكمه اعتبارات وفرة مياه الري والاستخدام الأمثل للموارد المائية، (جدول رقم 6.2) .

وتعتبر مصر الدولة الرئيسية المنتجة للأرز في الوطن العربي حيث شكل إنتاجها لمتوسط الفترة 2009 ـ2011م نحو (93.1 %) من المتوسط السنوي لإنتاج الوطن العربي لذات الفترة والمقدر بنحو (5.3) مليون طن ، ، (شكل 2 .4).

جدول (6.2):
مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول الأرز فى الوطن العربى والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربى1	العالم2	الوطن العربى/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	0.6	153.7	0.4
الانتاج	مليون طن	5.3	672.0	7.8
الانتاجية	طن/ هكتار	8.83	4.37	202.1

(1) الوطن العربى متوسط الفترة 2009ـ2011م.
(2) العالم عام 2010م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (4.2):
مساهمة الدول العربية في إنتاج الأرز خلال الفترة 2009 ـ 2011م (%)

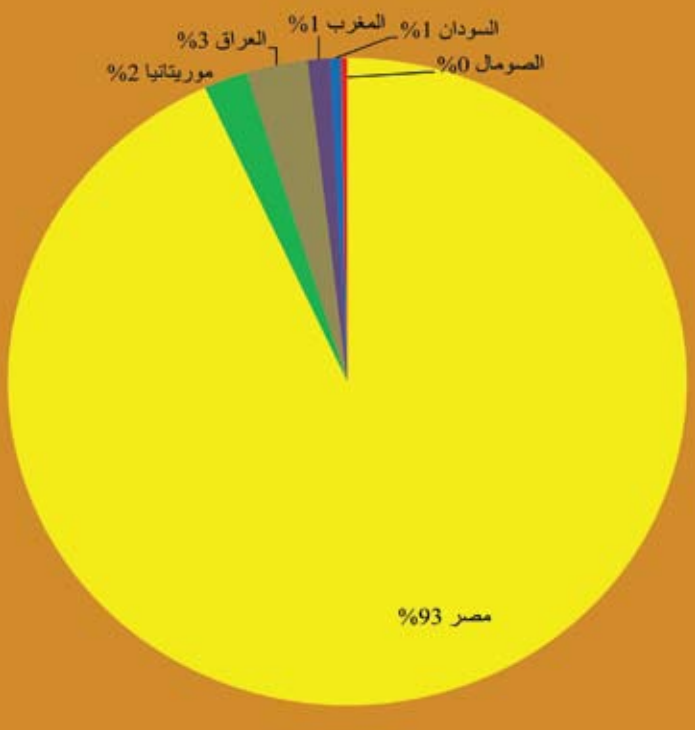

يتركز انتاج الذرة الرفيعة في السودان بنحو (72.4 %) من إنتاج الوطن العربي ، ونحو (89 %) من المساحة، لذا فإن تطوير إنتاج هذا المحصول في السودان يعتبر أساس زيادة الكميات المنتجة منه في الوطن العربي. ونظراً لارتفاع إنتاجية المحصول في مصر تحت نظام الزراعة المروية والتي تعادل أكثر من (11) ضعف المتوسط العام لإنتاجية المحصول في الوطن العربي فإن مصر تساهم بنحو (12.4 %) من حجم إنتاج الوطن العربي من هذا المحصول في مساحة تقدر بنحو (1 %) فقط، (شكل5.2). ويقدر إنتاج الوطن العربي من الذرة الرفيعة بنحو (6.11) مليون طن لمتوسط الفترة 2009 ـ 2011م يعادل نحو (11 %) من حجم إنتاجه العالمي. (جدول 7.2).

جدول (7.2):
مساحة وإنتاجية وإنتاج محصول الذرة الرفيعة في الوطن العربي والعالم

البيان	الوحدة	الوطن العربي1	العالم2	الوطن العربي/ العالم (%)
المساحة	مليون هكتار	12.07	40.5	29.8
الانتاج	مليون طن	6.11	55.7	11.0
الإنتاجية	طن/ هكتار	0.51	1.37	37.2

(1) الوطن العربى متوسط الفترة 2009ـ2011م.
(2) العالم عام 2010م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2ـ 5):
مساهمة الدول العربية في إنتاج الذرة الرفيعة خلال الفترة 2009 ـ 2011م (%)

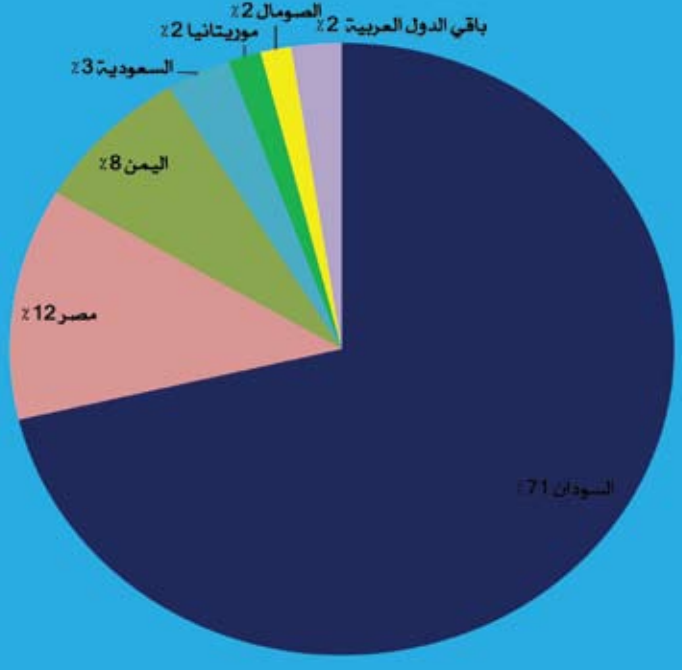

تشمل مجموعات السلع النباتية الأخرى السكر والزيوت النباتية والتي يتيح الإنتاج العربي منها نسب قليلة من حجم الاحتياجات الاستهلاكية في الدول العربية، هذا بجانب البقوليات، والدرنات، والخضر، والفاكهة بما فيها التمور والتي توفر كميات مقدرة من الغذاء. وتوضح بيانات جدول (8.2) تطور إنتاج تلك السلع خلال الفترة 2009-2011م.

ويقدر متوسط إنتاج الوطن العربي السنوي من السكر المكرر خلال الفترة 2009-2011م بنحو (2.7) مليون طن. وتعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل شيوعاً وانتشاراً في الدول العربية، فهي تكاد تنحصر بصفة أساسية في مصر، والسودان، والمغرب، وسوريا، بالإضافة إلى دول أخرى تزرع تلك المحاصيل في مساحات محدودة وهي تونس والعراق، ولبنان، وسلطنة عمان، والصومال. كما أعدت موريتانيا مشروعاً لإنتاج حوالي (105) ألف طن من سكر القصب الذي سوف تتم زراعته في مساحة تقدر بنحو (11.35) ألف هكتار.

جدول (8.2):

تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (بالألف طن)

السلع الغذائية	2009	2010	2011*	التغير بين عامي 2010 – 2011 (%)	متوسط الفترة 2009 – 2011م
السكر المكرر	2680.6	2587.6	2816.7	8.9	2695.0
الزيوت النباتية	1656.1	1824.4	1706.2	-6.5	1728.9
الخضر	55161.5	55389.8	57617.7	4.0	56056.4
الفاكهة	29791.3	30908.8	31653.2	2.4	30784.4
التمور	5373.1	5691.3	5668.3	-0.4	5577.6
البقوليات	1422.7	1224.9	1357.9	10.9	1335.2
البطاطس	11263.4	11934.6	12374.0	3.7	11857.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

بلغ إنتاج الوطن العربي من قصب السكر نحو (23.6) مليون طن يتركز بصفة رئيسية في كل من مصر (65.4 %) والسودان (30.8 %). وبلغ إنتاج الشمندر السكري نحو (11.0) مليون طن يتركز بصفة رئيسية في مصر (66.3 %)، والمغرب (22.7 %) وسوريا (10.5 %). وتقدر إنتاجية قصب السكر بالوطن العربي بنحو (106) طن للهكتار، في حين تقدر إنتاجية الشمندر السكري بنحو (50.3) طن للهكتار وذلك كمتوسط سنوي خلال الفترة 2009 - 2011م.

بلغ متوسط إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2011م نحو (1.7) مليون طن، ويتم إنتاج العديد من أنواع البذور الزيتية تشمل السمسم، و الفول السوداني، وزهرة الشمس، وفول الصويا، بجانب إنتاج زيت الزيتون وزيت بذرة القطن. يتركز إنتاج البذور الزيتية في سبع دول تساهم مجتمعة بنحو (91.8 %) من جملة إنتاجها في الوطن العربي وهي: المغرب التي تساهم بنحو (20.1 %)، وسوريا (19.8 %)، ومصر (16.4 %)، و السودان (12.1 %)، و تونس (11.35 %)، بالإضافة إلى ليبيا والجزائر بنحو (8.1 %)، و (4.0 %) على التوالي.

وعلى الرغم من أن مجموعة محاصيل البذور الزيتية تشغل مساحة هامة في الزراعة العربية قدرت بنحو (7.1) مليون هكتار لمتوسط الفترة 2009 - 2011م، وتعادل نحو (15.6 %) إلا أن إنتاجها يعتبر متواضعاً لتدني إنتاجيتها، الأمر الذي يضع الزيوت النباتية ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة على مستوى الوطن العربي.

وتشير بيانات جدول (8.2) إلى أن إنتاج الوطن العربي من محاصيل الخضر والفاكهة والبطاطس يشهد تزايداً مستمراً، وتعتبر محاصيل الخضر والفاكهة من السلع التي تنتشر زراعتها في كل الدول العربية، و يحقق إنتاجها فوائض تصديرية في العديد من الدول العربية. وضمن محاصيل الفاكهة تعتبر التمور من المحاصيل الإستراتيجية في الوطن العربي. وبلغ إنتاج الوطن العربي من التمور لمتوسط الفترة 2009 -2011م نحو (5.6) مليون طن تعادل نحو (72 %) من انتاجها العالمي. وتقدر إنتاجية التمور في الوطن العربي لمتوسط الفترة 2009 - 2011م بنحو (6.5) طن للهكتار مقارنة بنحو (7.2) طن للهكتار على المستوى العالمي في عام 2010 م.

ويشكل قطاعا الإنتاج الحيواني والسمكي جزءاً هاما من قطاعات إنتاج الغذاء في الوطن العربي لمساهمتهما الكبيرة في مقتصدات العديد من الدول العربية، بالإضافة لمساهمتهما في توفير البروتين الحيواني للمواطن العربي. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يزخر بأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، إلا أن إنتاجها من اللحوم والألبان لا يفي بكامل متطلبات المستهلكين في الدول العربية، لذا أصبح استيراد المنتجات الحيوانية يمثل أحد البنود الأساسية في فاتورة واردات الغذاء في الوطن العربي.

وقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى تنمية صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء بغرض تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي منها والتخفيف من الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء . وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للمحددات الموردية الزراعية في مجال إنتاج لحوم الدواجن، إلا أن هذه الصناعة تعتمد على مصادر الأعلاف المستوردة من خارج الوطن العربي وبخاصة الذرة الشامية التي تتدنى نسبة اكتفاء الوطن العربي منها. وتوضح بيانات جدول (9.2) إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان مقارنة بالعالم والذي تتراوح نسبته لحجم الإنتاج العالمي بين (2.6 %) للحوم الحمراء و(3.6 %) للألبان ومنتجاتها.

جدول (9.2):
إنتاج الوطن العربي من اللحوم والألبان مقارنة بالعالم (مليون طن)

السلعة	الوطن العربي1	العالم2	الوطن العربي/ العالم (%)
اللحوم الحمراء	4.93	190.0	2.6
اللحوم البيضاء	3.17	98.0	3.2
الألبان ومنتجاتها	26.15	720.9	3.6
الأسماك	4.09	148.5	2.8

الوطن العربي متوسط الفترة 2009 ـ 2011م.
العالم عام 2010م.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

تقدر أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي بنحو (382.1) مليون رأس لمتوسط الفترة 2009ـ2011م. وتوضح بيانات جدول (10.2) تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2009 ـ 2011م، والتي تعكس تراجع إنتاج اللحوم الحمراء والاستقرار النسبي في إنتاج الألبان بين عامي 2009 و 2010م، وارتفاع إنتاج لحوم الدواجن والأسماك بنسب عالية بين هذين العامين. مع توقعات ارتفاع كافة المنتجات الحيوانية والسمكية بين عامي 2010 و 2011م.

جدول (10.2):
تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي (بالألف طن)

المنتجات	2009	2010	2011*	التغير بين عامي 2010ـ2011 (%)	متوسط الفترة 2009 – 2011م
جملة اللحوم	7967.3	7935.9	8388.6	5.7	8097.2
اللحوم الحمراء	4983.5	4810.5	5002.5	4.0	4932.1
لحوم الدواجن	2983.8	3125.4	3316.1	6.1	3165.1
الأسماك	3909.3	4111.6	4245.8	3.3	4088.9
البيض	1486.5	1508.7	1594.4	5.7	1529.9
الألبان ومنتجاتها	25774.4	26020.4	26641.2	2.4	26145.3

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وبتحليل تطور إنتاج مجموعة محاصيل الحبوب والسكر المكرر والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية والسمكية خلال العقود الثلاثة الماضية يتضح من بيانات جدول (2ـ11) ، ما يلي:

- ازداد متوسط مساحة محاصيل الحبوب بنحو (15.2 %) بين عقدي الثمانينات والتسعينات، وبنحو (3.6 %) بين عقدي التسعينات والألفية الثانية.
- وازداد متوسط الانتاج لتلك المحاصيل بنحو (42.6 %) بين عقدي الثمانينات والتسعينات، وبنحو (22.3 %) بين عقدي التسعينات والألفية الثانية،
- ازداد متوسط انتاجية محاصيل الحبوب بنحو (23.3 %) بين عقدي الثمانينات والتسعينات، وبنحو (18.2 %) بين عقدي التسعينات والألفية الثانية.
- ازدادت أيضا متوسطات مساحة , وانتاج ، وانتاجية القمح والارز والذرة الشامية بين عقدي الثمانينات والتسعينات بنسب أعلى من نظيراتها بين عقدي التسعينات والألفية الثانية.
- ازدادت متوسطات إنتاج الزيوت النباتية والالبان ومنتجاتها بين عقدي الثمانينات والتسعينات بنسب أعلى من نظيراتها بين عقدي التسعينات والألفية الثانية.
- أما اللحوم والأسماك فقد ازدادت متوسطات إنتاجهما بين عقدي الثمانينات والتسعينات بنسب اقل من نظيراتها بين عقدي التسعينات والألفية الثانية.
- ويتضح مما سبق أن الجهود التي بُذلت لتطوير إنتاج تلك المحاصيل خلال عقد التسعينات لم تواكبها جهود مماثلة خلال الالفية الثانية، مما انعكس في انخفاض نسب الزيادة التي تحققت في كل من الإنتاج والمساحة والإنتاجية لتلك المحاصيل بين عقد التسعينات والألفية الثانية مقارنة بنسب زيادتها بين عقد الثمانينات وعقد التسعينات.
- ويلاحظ ايضا تزايد انتاج اللحوم والأسماك والالبان خلال عقد التسعينات والألفية الثانية والذي قد يعزى إلى الاهتمام الذي حظي به قطاعا الإنتاج الحيواني والسمكي في العديد من الدول العربية لتحسين أوضاع هذين القطاعين. ويدعو ذلك إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير معدلات نمو المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خاصة وأن إنتاجية الوحدة الحيوانية لا تزال متدنية مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم، وأن موارد الثروة السمكية وإمكانات الاستزراع السمكي غير مستغلة الاستغلال الكامل. ويمكن أن تشمل تلك الجهود زيادة حجم الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم لبرامج ومشروعات الإنتاج الحيواني والسمكي، وبرامج تطوير النظم الرعوية التقليدية ، وتأهيل المراعي وتوفير الخدمات البيطرية.

ومما سبق يمكن القول أنه وعلى الرغم مما حدث من تطورات هامة في مجال توفير الغذاء وإتاحته عن طريق زيادة إنتاج السلع ا لغذائية في الوطن العربي باستخدام التقنيات التي أثرت إيجابياً على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، إلاّ أنه ما زالت هناك فجوة تقنية زراعية ملحوظة ، وبخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية التقليدية، والأساليب التقليدية للرعي والصيد. وقد تمت الإشارة سابقا إلى تدني معدلات استخدام الميكنة الزراعية والأسمدة، والتقاوي والبذور المحسنة في الزراعة العربية. ويساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة . غير أنه يمكن القول إنه لا يزال المجال متسعاً لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقانة الحديثة لتحسين الإنتاجية الزراعية، بجانب توفير التمويل اللازم لمشروعات إنتاج الغذاء الاستثمارية .

جدول (2ـ 11):
تطور مساحة وانتاج وانتاجية محاصيل الحبوب ، وانتاج بعض السلع الغذائية

البيان	العقد	الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الشعير	السكر المكرر	الزيوت النباتية	جملة اللحوم	الأسماك	الألبان ومنتجاتها
المساحة (مليون هكتار)	الثمانينات	25.58	8.57	1.63	0.49	7.48					
	التسعينات	29.48	10.50	1.58	0.71	7.78					
	العقد الأول من الألفية الثانية	30.54	10.77	1.57	0.75	6.0					
الإنتاج (مليون طن)	الثمانينات	29.7	12.20	4.56	2.65	5.79	1.74	1.01	3.42	1.71	10.11
	التسعينات	42.34	19.04	6.23	5.08	5.70	2.16	1.54	4.49	2.34	16.27
	العقد الأول من الألفية الثانية	51.78	24.84	7.49	6.44	5.72	2.76	1.68	7.15	3.62	23.50
الإنتاجية (طن/ هكتار)	الثمانينات	1.16	1.42	2.79	5.52	0.77					
	التسعينات	1.43	1.81	3.94	7.15	0.73					
	العقد الأول من الألفية الثانية	1.69	2.31	4.77	8.59	0.93					

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.

2ـ1ـ2 إتاحة الغذاء من التجارة ا لخارجية:

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في مجال تحقيق الأمن الغذائي ، فمن خلال التجارة الخارجية يمكن للدول استيراد ما تعجز عن إنتاجه بمقوماتها الموردية وقدراتها الإنتاجية بتكلفة مناسبة، كما يمكن لها تصدير ما يفيض من إنتاجها عن احتياجاتها، وما تتمتع في إنتاجه بمزايا تنافسية على غيرها من الدول الأخرى.

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بما شهدته تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة من تقلبات نتيجة لاستمرار تقلبات وارتفاع أسعار الغذاء الرئيسية في الأسواق العالمية. وقد ارتفعت اسعار الغذاء بنسبة (15 %) في الفترة ما بين أكتوبر 2010م ويناير 2011 م وفقاً لمؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء . وشهدت الأشهر الستة الأخيرة من عام 2011م استمرار الزيادات في الأسعار العالمية للقمح والذرة والسكر وزيوت الطعام، مع ارتفاع أقل نسبياً في أسعار الأرز، وقد أسهمت هذه الزيادات في أسعار الذرة والسكر والزيوت في رفع تكلفة العديد من أنواع المواد الغذائية الأخري.

وقد تأثرت الدول العربية والتي تعتبر في معظمها دول مستوردةً للغذاء بمجمل هذه الأوضاع حيث شهدت تجارتها من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2009ـ2011م، (شكل 6.2)، وقد ارتفع إجمالي قيمة التجارة الخارجية بين عامي 2009 و 2010م من نحو (58.4) مليار دولار إلى نحو (66) مليار دولار وبنسبة (12.7 %). كما ارتفع بين عامي 2010 و 2011م بنحو (4.8 %) .

و ارتفع إجمالي قيمة الواردات من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية بين عامي 2010 و 2011م بنسبة (3.8 %)، في حين ارتفع إجمالي قيمة الصادرات من مجموعات تلك السلع بنسبة أعلي قدرت بنحو (8.5 %) ، وبلغت نسبة قيمة الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من إجمالي قيمة التجارة الخارجية نحو (23%) في عام 2011م، مقارنة بنحو (22.0 %) في عام 2009م و (22.3%) في عام 2010م، وبذلك بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو (30 %) في عام 2011م مقارنة بنحو (28.7 %) في عام 2010م، الأمر الذي يشير إلى التحسن النسبي في نسبة تغطية الصادرات للواردات ومن ثم في أداء قطاع التجارة الخارجية.

وشكلت قيمة واردات الوطن العربي من مجموعة الحبوب الرئيسية نحو (33.4 %) من إجمالي قيمة تجارة السلع الغذائية الرئيسية (قيمة الصادرات والواردات) لعام2011 م مقابل (30.8 %) للعام 2010م، و (29.8 %) للعام 2009م وهو ما يشير إلى استمرار ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة 2009 ـ 2011م على الرغم من انخفاض الكميات المستوردة في عام 2011م بنسبة (6.3 %) عما كانت عليه في عام 2010م. الأمر الذي يعكس أثر ارتفاع الأسعار (كمية أقل بقيمة أكبر)، (شكل 7.2).

شكل (6.2):
تطور قيمة الصادرات والواردات الغذائية العربية

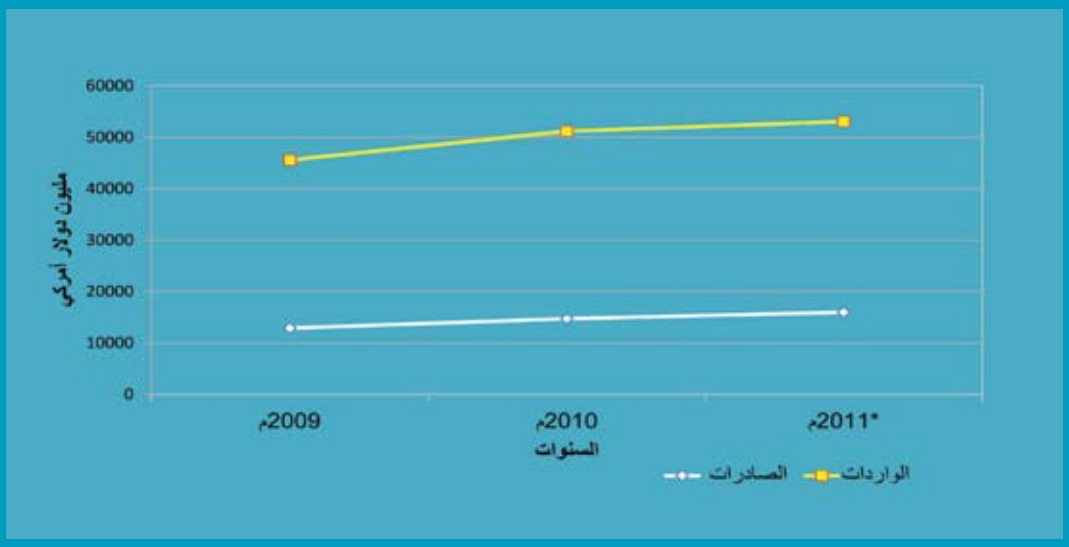

شكل (7.2):
تطور كمية وقيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية

كمية الواردات (ألف طن)

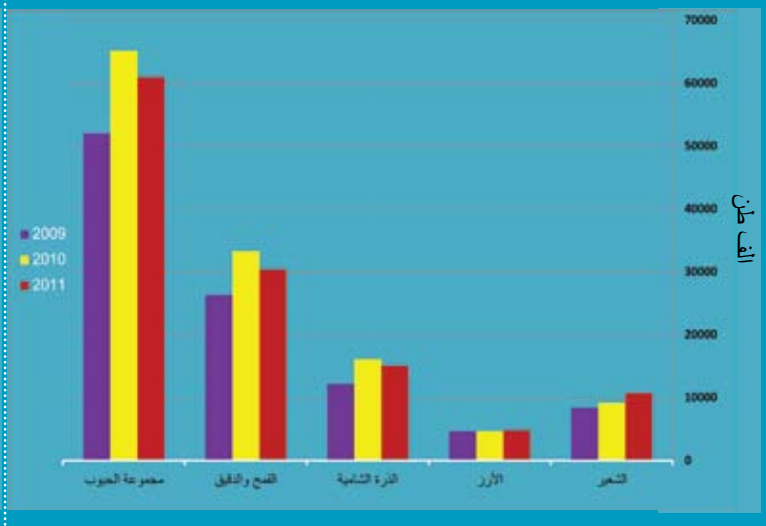

قيمة الواردات (مليون دولار)

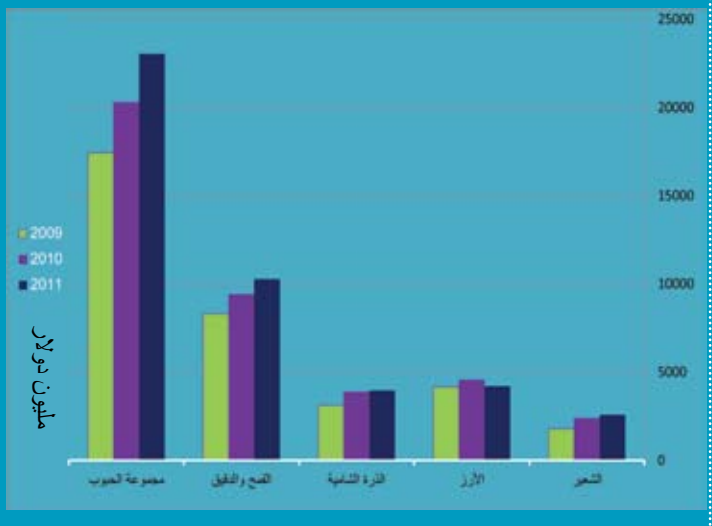

وعلى المستوى السلعي استمر ارتفاع نسبة قيمة الواردات من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجموعة الحبوب الرئيسية خلال الفترة 2009ـ 2011م، (جدول 12.2) استمرار، فيما عدا سلعتي الأرز والذرة الشامية مما انعكس على فاتورة استيراد الغذاء للدول العربية بالارتفاع. و تراجعت أو استقرت نسبة قيمة الواردات من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجموعة سلع الغذاء الرئيسية الأخرى، فيما عدا سلعتي السكر (المكرر)، والألبان ومنتجاتها، مما يشير إلى التحسن الملحوظ في قيمة الصادرات العربية من تلك السلع خلال الفترة 2009 – 2011م، ومن ثم تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات منها، (جدول 13.2).

جدول (2ـ 12):
نسبة قيمة الواردات من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي

(%)

المجموعة السلعية	2009م	2010م	2011م*
مجموعة الحبوب	29.8	30.8	33.4
القمح والدقيق	14.2	14.3	14.9
الذرة الشامية	5.3	5.9	5.7
الأرز	7.1	6.9	6.1
الشعير	3.1	3.6	3.7

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م

جدول (13.2):
نسبة قيمة واردات بعض السلع الغذائية من إجمالي قيمة التجارة الخارجية في الوطن العربي (%)

المجموعة السلعية	2009م	2010م	2011م*
البطاطس	0.8	0.7	0.7
البقوليات	1.6	1.5	1.4
الخضر	2.5	2.7	2.1
الفاكهة	4.8	5.1	3.9
(السكر مكرر)	6.5	6.1	6.4
الزيوت النباتية	9.8	9.8	9.0
مجموعة اللحوم	9.5	9.6	8.3
لحوم حمراء	4.8	5.1	4.4
لحوم بيضاء	4.6	4.6	3.9
الأسماك	2.5	2.3	2.2
البيض	0.6	0.5	0.5
الألبان ومنتجاتها	9.4	8.4	9.0

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وتوضح بيانات تجارة مجموعة الحبوب و الدقيق بجدول رقم (2 ـ 14) انخفاض كمية الصادرات منها من (2.12) مليون طن عام 2010م إلى نحو (1.79) مليون طن عام 2011م، بنسبة انخفاض بلغت نحو (15.6 %). وشكلت صادرات القمح ودقيقه النسبة الأعلى حيث انخفضت الكميات المصدرة منهما من نحو (970) ألف طن عام 2010م إلى نحو (676) ألف طن عام 2011م بنسبة انخفاض بلغت نحو (30.3 %) وشكلت صادرات القمح نحو (37.8 %) من إجمالي كمية صادرات الحبوب الرئيسية للعام 2011م. أما قيمة صادرات القمح ودقيقه فقد ارتفعت من نحو (328.3) مليون دولار عام 2010م إلى نحو (361.8) مليون دولار عام 2011م (شكل 2ـ8).

وارتفعت الكميات المصدرة من الذرة الشامية في عام 2010م بنسبة (19.6 %) عن تلك التي تم تصديرها عام 2010م. (113.7) ألف طن عام 2011م بينما انخفضت قيمتها بنسبة (11.1 %). وشهدت الكميات المصدرة من الأرز انخفاضاً كبيراً بنسبة بلغت نحو (33.2%)، مما يعكس دور السياسات الزراعية العربية في الحفاظ على مورد المياه وتعظيم عائد الوحدة المائية من خلال الاتجاه نحو تخفيض المساحة المزروعة من الأرز، والتركيز على أن يكون الانتاج للاستهلاك المحلي بصفة أساسية من هذه السلعة. وأما قيمة الصادرات من الأرز فقد ارتفعت بنسبة بلغت نحو (17.2 %). وبصفة عامة لا تتمتع الدول العربية فى مجموعها بفائض تصديرى موجب في مجموعة الحبوب، وتمثل الصادرات منها حركة تجارية محدودة الأهمية النسبية لسلع غذائية يعاني الوطن العربي من درجات مرتفعة نسبياً من العجز التجارى منها، ومن ثم فهي تمثل سلعاً إستيرادية بأكثرمنها سلع تصديرية.

جدول (14.2):
تطور كمية وقيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية

(الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011*م	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	1952.0	1186.8	2120.4	1196.0	1789.9	1191.8
القمح والدقيق	669.6	231.6	970.3	328.3	676.0	361.8
الذرة الشامية	78.1	27.9	95.1	31.5	113.7	28.0
الأرز	760.4	522.4	617.2	386.8	412.3	453.6
الشعير	28.1	9.4	50.5	16.4	55.9	16.9

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

شكل (8.2):
كمية وقيمة الصادرات العربية من مجموعة الحبوب الغذائية

كمية الصادرات (ألف طن)

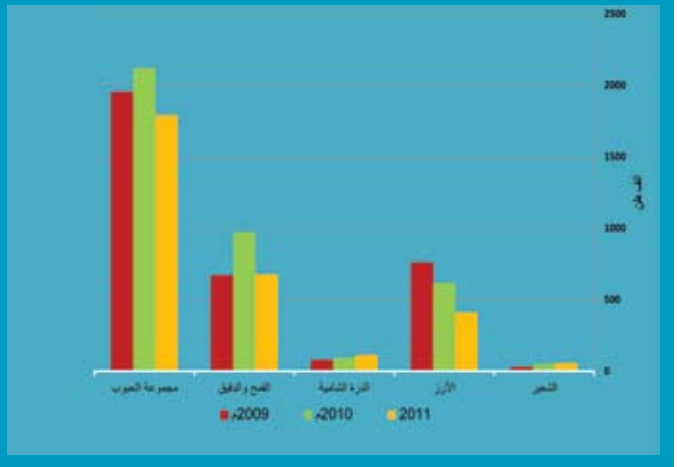

قيمة الصادرت (مليون دولار)

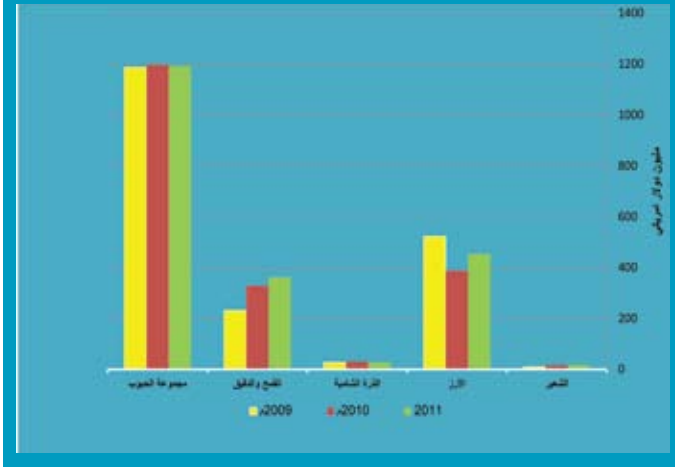

وتوضح مؤشرات تجارة سلع المجموعات النباتية الاخرى (بجدول (15.2) أن كمية وقيمة الصادرات منها قد شهدت تحسنا نسبيا خلال الفترة 2009 ـ 2011م ، وبمعدلات متفاوتة في الكمية والقيمة. حيث ارتفعت كمية صادرات البطاطس بنسبة (8.4 %)، في حين ارتفعت قيمتها بنسبة (21.1 %). و ارتفعت كمية صادرات الخضر بين عامي 2010 و 2011م بنسبة (9.1 %)، و ارتفعت قيمتهما بنحو (11.6 %)، وكمية صادرات الفاكهة بنسبة (34.1 %) ، وقيمتها بنحو (20.60 %). وكما ارتفعت صادرات السكر المكرر بنسبة (5.89 %) بينما انخفضت القيمة بنسبة (8.45 %).

وفي الجانب الآخر فقد انخفضت الكميات المصدرة من البقوليات بين عامي 2010 و 2011م بنسبة (19.6 %) وانخفضت قيمتها بنسبة (8.2 %). وعلى الرغم من انخفاض الكمية المصدرة من الزيوت النباتية بنسبة تقل عن (1 %)، إلا أن قيمتها قد ارتفعت بنحو (8.1 %)، شكل (9.2).

جدول (15.2):
تطور كمية وقيمة الصادرات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى

(الكمية : ألف طن، القيمة : مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011*م	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
البطاطس	710.3	246.6	644.4	235.5	698.5	285.1
البقوليات	223.0	193.4	364.5	318.8	292.9	292.7
الخضر	4126.6	2327.3	4130.1	2642.4	4507.1	2947.9
الفاكهة	3736.6	2772.7	4038.9	3107.2	5419.0	3747.2
السكر (مكرر)	1689.5	752.5	1961.7	1096.3	2077.3	1003.7
الزيوت النباتية	877.5	1282.2	951.5	1277.4	945.4	1381.0

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م

شكل (9.2):
تطور كمية وقيمة الصادرات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى

كمية الصادرات (ألف طن)

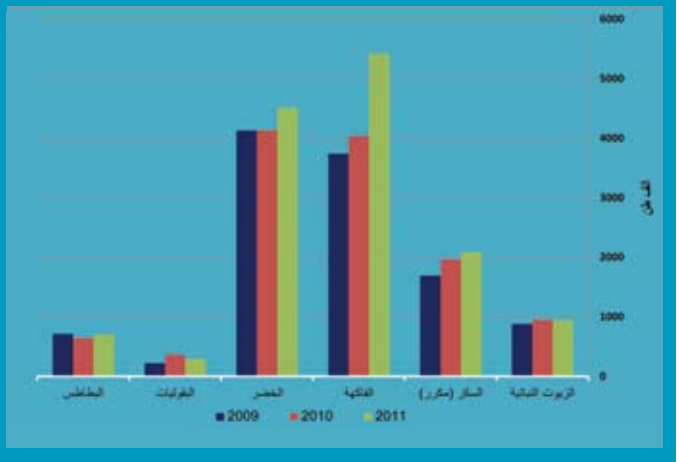

قيمة الصادرات (مليون دولار)

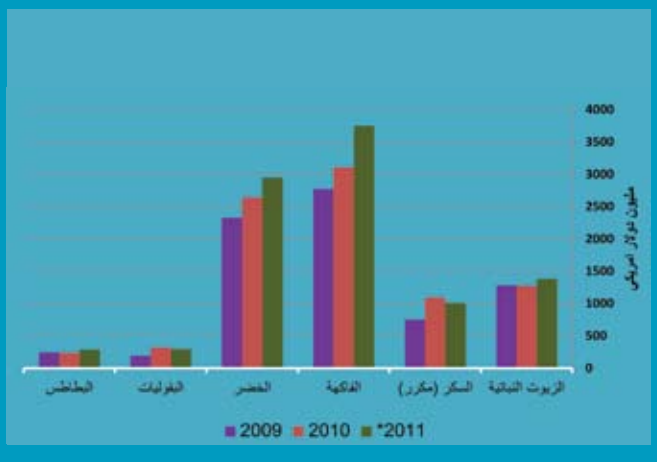

وحول واردات باقي سلع المجموعات النباتية فتوضح بيانات (جدول 16.2) أن كمية وقيمة واردات تلك السلع قد ارتفعت بين عامي 2010 و2011م، عدا حالتي الخضر والفاكهة التي شهدت كمية وقيمة الواردات منهما انخفاضا ملحوظا بين هذين العامين، حيث انخفضت كمية الواردات من الخضر بنسبة (3.4 %) وانخفضت قيمتها بنسبة أكبر بلغت نحو (21.2 %). وبينما انخفضت كمية واردات الفاكهة بنسبة (12.90 %) وانخفضت قيمتها بنسبة أكبر أيضاً (19.7 %)، وربما يعزى ذلك لتأثر أسعار تلك الواردات بعوامل سوقية خارجية أو لاختلاف التركيبة النوعية، (شكل 10.2).

جدول (16.2):
تطور كمية وقيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى

(الكمية : ألف طن، القيمة : مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011*م	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
البطاطس	857.6	482.3	821.6	484.8	855.1	506.1
البقوليات	1190.3	938.2	1221.8	984.6	1225.9	948.3
الخضر	2947.3	1461.6	2977.0	1796.1	2877.2	1415.8
الفاكهة	4080.1	2825.8	4791.6	3388.6	4173.4	2721.8
السكر (مكرر)	8135.5	3800.4	7689.5	4018.6	8794.0	4422.5
الزيوت النباتية	4604.6	5732.5	4691.5	6433.5	4926.1	6206.1

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

شكل رقم (10.2) :
تطور كمية وقيمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الأخرى 2009 ـ 2011م

كمية الواردات (ألف طن)

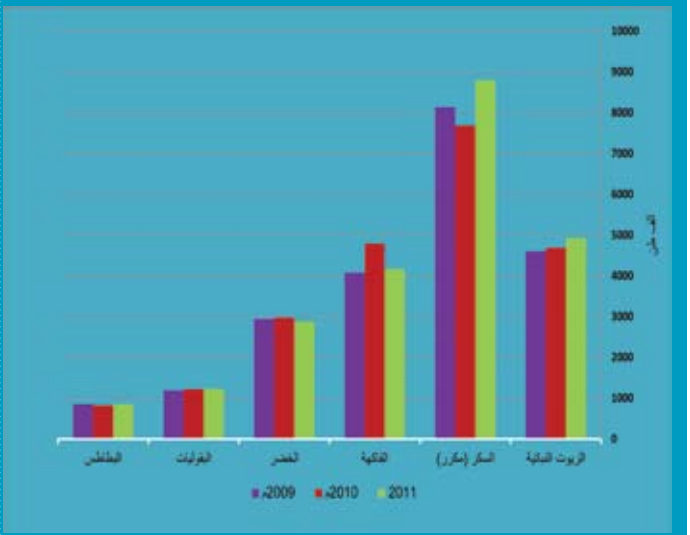

قيمة الواردات (مليون دولار)

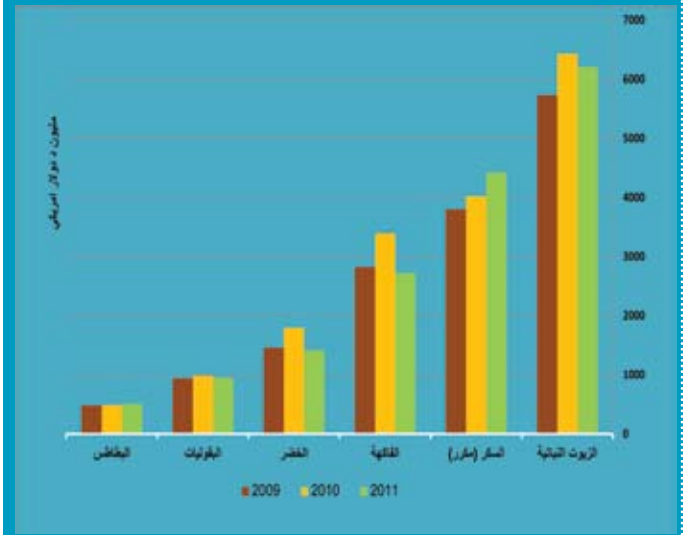

وفيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية والسمكية فقد ارتفعت كميات صادراتها بين عامي 2010 و 2011م، فيما عدا صادرات الأغنام والماعز والألبان. وتوضح بيانات (جدول 17.2) تطور كمية وقيمة صادرات الأبقار الحية والمنتجات الحيوانية والأسماك. وارتفعت كمية صادرات الأبقار الحية بنحو (1.7 %) و ارتفعت قيمتها بنسبة (6.9 %). وأما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت كمية صادراتها بنسبة (6.8 %) مقابل انخفاض في قيمتها بنحو (28 %). وفي الوقت الذي ازدادت فيه كل من كمية وقيمة صادرات الأسماك ولحوم الدواجن وبيض المائدة واللحوم البيضاء، فقد تراجعت كمية وقيمة صادرات الألبان ومنتجاتها و كذلك كمية وقيمة صادرات الأغنام والماعز.

وبالنظر إلى هيكل الصادرات الغذائية العربية، يمكن القول أن المجالات التصديرية من المجموعات السلعية الغذائية، والآفاق الممكنة لتنمية تلك الصادرات وفقاً لإعتبارات المزايا النسبية و التنافسية، تكاد تتمثل بصفة أساسية في الأسماك، الخضر، الفاكهة، والبطاطس، وفيما عدا ذلك من الصادرات الغذائية فإنها تمثل سلعاً إستيرادية بأكثرمنها سلع تصديرية، غير أنه يتم التبادل التجاري التصديري في جانب محدود منها سواء في صورة صادرات فعلية أو في صورة إعادة صادرات.

جدول (17.2):
كمية وقيمة الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية

(الكمية : ألف طن، ألف رأس ، القيمة : مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011*م	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية	186.6	33.0	178.5	37.9	181.5	40.5
أغنام وماعز	4819.6	423.8	4016.1	404.5	3732.5	393.0
لحوم حمراء	81.4	157.9	108.5	262.8	115.9	189.2
لحوم بيضاء	90.5	124.4	92.1	168.8	110.2	177.0
الأسماك	910.3	2201.0	850.0	2154.7	928.5	2831.7
البيض	74.1	358.1	82.2	234.2	98.9	238.5
الألبان ومنتجاتها	3431.9	1269.8	4985.4	2010.8	4400.4	1690.4

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وقد شهدت كمية واردات بعض المنتجات الحيوانية والسمكية زيادات متفاوتة بين عامي 2010 و 2011م وبنسب تراوحت بين نحو (1.9 %) كما في حالة اللحوم الحمراء ونحو (5.7 %) في الأسماك، و بلغت نسبة الزيادة (16.7 %) للألبان ومنتجاتها. أما قيمة الواردات فقد انخفضت بنسبة (9.0 %) للحوم الحمراء و بأقل من (1 %) للأسماك. وارتفعت للألبان ومنتجاتها بنسبة (12.3 %).

أما السلع الأخرى ضمن هذه المجموعة (جدول 18.2) فقد شهدت انخفاضاً في كمية وقيمة الواردات منها حيث انخفضت كمية الواردات بنسبة (4 %) والقيمة بنسبة (9.8 %) للحوم الدواجن، وانخفضت كمية الواردات من البيض بنحو (8.1 %) وتراجعت قيمتها بنحو (2.5 %).

جدول (18.2):
كمية وقيمة الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية

(الكمية : ألف طن، القيمة : مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011م*	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة اللحوم	2719.0	5549.6	2696.1	6353.4	2651.1	5757.0
لحوم حمراء	1081.9	2832.9	1072.9	3336.1	1093.0	3036.1
لحوم بيضاء	1637.1	2716.7	1623.3	3017.3	1558.0	2720.9
الأسماك	699.5	1476.8	767.3	1536.6	811.3	1529.3
البيض	163.1	344.1	162.6	345.3	149.5	336.6
الألبان ومنتجاتها	11919.5	5513.8	11106.6	5513.3	12959.5	6193.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

ويتضح من التحليل السابق أن التقلبات التي شهدتها تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة تأثرت بها جميع الدول العربية باعتبارها دولاً مستوردة في معظمها لسلع الغذاء الرئيسية. كما أن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى المزيد من تلك التقلبات في تجارة السلع الغذائية أصبحت أمور مستمرة بما فيها التقلبات في أسعار المواد الغذائية ودرجة توفرها، واتجاه بعض الدول المصدرة الرئيسية إلى حظر صادراتها من الحبوب خوفاً من عدم القدرة على إطعام شعوبها، الأمر الذي يتطلب إدارة حذرة لتجنب الأزمات التي قد تحدثها زيادة أسعار الغذاء أو نقص المعروض منه في المستقبل على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية باعتبارها جميعاً تواجه مخاطر الأمن الغذائي والتي تؤدي بدورها إلى تهديد الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2.2 إمكانات الحصول على الغذاء:

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية. وترتكز أهمية هذا المحور الذي يمثل جانب الطلب على الغذاء على حقيقة أن إتاحة الغذاء تعد شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لتحقيق الأمن الغذائي، ولذلك يزداد الاهتمام بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة على إمكانات الحصول على الغذاء كأسعار السلع الغذائية، ودخول الأفراد، والنمو السكاني، ونمو الإنتاج الغذائي.

1.2.2 أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

آثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في منتصف عام2010 م المخاوف بشأن تكرار أزمة الغذاء التي سادت خلال عامي 2007ـ 2008م. وقد أدت صدمة ارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي 2010ـ2011م إلى وقوع نحو (44) مليون شخص آخر في براثن الفقر على المستوى العالمي، وهبوط (68) مليون من مستهلكي المواد الغذائية أدنى خط الفقر، بينما تمكن (24) مليون مزارع صغير من الهروب من الفقر نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية (البنك الدولي 2011م)، وتشعر الدول العربية بالقلق الشديد نتيجة لاعتمادها إلى حد كبير على أسواق السلع الدولية للحبوب، وبخاصة القمح.
وتشير الإحصاءات الدولية إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستويين العربي والعالمي، فقد تأثرت أسعار السلع الغذائية بالدول العربية بالزيادات التي شهدتها الأسعار العالمية خلال عام 2011م، فعلى المستوى العالمي ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء محققاً رقماً قياسياً قدر بنحو (204.5 %) بزيادة قدرت بنحو (29.3 %) مقارنة بالعام 2010م ، واستمر هذا الارتفاع في النصف الأول من عام 2012م، وتوضح بيانات جدول (19.2) التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007ـ2012م.

جدول (19.2):

الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم (سنة الأساس: 2004ـ2002م=100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007م	154.0
2008م	164.5
2009م	134.9
2010م	158.1
2011م	204.5
2012م	204.0
معدل التغير بين 2010م و2011م (%)	29.3
معدل التغير بين 2011م و2012 م (%)	0.2ـ

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2012م، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية قد شهدت ارتفاعاً كبيراً على مستوى العالم . فقد بلغت الأرقام القياسية لأسعار كل من مجموعة الحبوب ، والزيوت النباتية، والسكر، واللحوم، والألبان في عام 2011م نحو (222 %)، و(240 %)، و(255 %)،و(147 %)،و(201 %) .ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادات خلال السنوات القادمة، (جدول20.2).

جدول (20.2):

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم (سنة الأساس: 2004ـ2002م=100)

السلع الغذائية	2009م	2010م	2011م
الحبوب	149	156	222
الزيوت النباتية	129	165	240
السكر	221	258	255
اللحوم	114	130	147
الألبان	121	171	201

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2012م، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وبصفة عامة توضح الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية اتجاهاً متزايداً على المستوى العالمي بالمقارنة مع سنة الأساس. وأما في الوطن العربي فقد شهدت الأسعار القياسية لمختلف السلع الغذائية ارتفاعاً واضحاً بين عامي 2010م و2011م بالمقارنة مع سنة الأساس، وإن كانت الارتفاعات بمعدلات أقل عن مثيلاتها العالمية (جدول 21.2)، وربما يعزى ذلك لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بسبب نقص المعروض منها كمحصلة للظروف المناخية غير المواتية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، واستخدام المحاصيل الغذائية لانتاج الوقود الحيوي، وكذلك لارتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة وتغير الأنماط الاستهلاكية، وقيام الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية برفع الدعم عن صادراتها أو حظر التصدير في بعض الحالات.

جدول (21.2):

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع الغذائية في الوطن العربي (سنة الأساس: 2004ـ2002م=100)

المجموعة السلعية	2009م	2010م	2011م
القمح	137	139	139
الزيوت النباتية	196	197	203
البقوليات	117	117	122
السكر	129	154	207
الأسماك	161	167	178
الألبان	201	199	207
اللحوم الحمراء	172	182	205
اللحوم البيضاء	195	197	212

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية للدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2011م.

2 ـ 2 ـ 2 مستويات دخول الأفراد:

وعلى الرغم من ان الدول العربية قامت ببعض الإجراءات لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين، وبرامج حماية المستهلكين، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتخفيض الضرائب والرسوم على استيراد المواد الغذائية ، الا تلك الإجراءات استهدفت الحد من أثار ارتفاع اسعار السلع الغذائية في المدى القريب . ومما لاشك فيه انه في ظل عدم وجود آلية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي سوف تظل الدول العربية تحت رحمة تقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية ، وسوف تتفاقم فعلاً قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي. لذا فانه من الضروري اخذ مقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية المتعلق بانشاء آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي بشكل جدي، أو على الأقل مناقشة الفكرة بدلاً من محاولة تجاهلها.

تتأثر كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2011م إلى أن معدل النمو في الدخل للدول العربية قدر بنحو (3 %)، في حين قدر على المستوى العالمي بنحو (1.1 %)، الأمر الذي يشير إلى التحسن النسبي في مستويات الدخول بالدول العربية، وتتفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية حيث تعد مستويات دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة نسبياً بمتوسط شهري للفرد مقداره (2662) دولار، في حين بلغ المتوسط نحو (620) دولار لدول المغرب العربي ، ونحو (361) دولار لدول المشرق العربي ، ونحو (103) دولار لدول الإقليم الأوسط وجزر القمر واليمن. وقدر المتوسط العام لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي بنحو (1038) دولار.

ويعتبر الفقر أحد الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، فالأسر الفقيرة هي الأكثر حاجةً للدعم والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي. ورغم عدم توفر بيانات حديثة حول تقديرات الفقر في الدول العربية إلا أن أعداد الفقراء لا تزال مرتفعة في بعض الدول العربية، وتوضح بيانات جدول (22.2) نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية حسب آخر التقديرات

جدول (2 .22):
نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية .

الدولة	سنة التقدير	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني		
		حضر	ريف	اجمالي
الأردن	2006	12.0	19.0	13.0
تونس	2005	-	-	3.8
الجزائر	1995	14.7	30.3	22.6
العراق	2007	16.1	39.3	22.9
مصر	2008	10.6	30.0	22.0
المغرب	2007	4.8	14.5	9.0
اليمن	2005	20.7	40.1	34.8

المصدر: الأمم المتحدة، قسم الإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، 2012م.

2 ـ 2 ـ 3 النمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي:

تعد معدلات النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعة مقارنة بالمستوى العالمي. حيث قدر سكان الوطن العربي في عام 2011م بنحو (368) مليون نسمة، وقدر معدل النمو السكاني بنحو (2.1 %)، مقابل (1.2 %) على المستوى العالمي خلال ذات الفترة حسب تقديرات البنك الدولي في عام 2011 م ، ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسية مثل: الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

وتشير إحصاءات المنظمة إلى أن حوالي (81.5%) من سكان الوطن العربي يتركزون في (8) دول عربية هي: مصر (21.8%)، والسودان (11.4%)، والجزائر (9.8%)، والعراق (8.9%)،و المغرب (8.7%)، و السعودية (7.6%)، وسوريا (6.8 %)، واليمن (6.4 %)، وترتفع هذه النسبة إلى (90.4%) بإضافة سكان الصومال (3.5%)، وتونس (2.9%)، والإمارات (2.4 %).

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المتاح من السلع الغذائية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على إمكانية الحصول على الغذاء، وتشير إحصاءات المنظمة إلى استمرار التطور الايجابي للرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي العربي، حيث بلغ معدل النمو السنوي له نحو (11%) على المستوى العربي ونحو (9%) على المستوى العالمي خلال الفترة (2000 ـ 2010م).

2 ـ 2 ـ 4 تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

ترتبط تكاليف إنتاج السلع الغذائية بتحقيق الأمن الغذائي بتأثيرها المباشر على إمكانية حصول المستهلكين على المواد الغذائية. فعلى المستوى العالمي ساهمت عوامل كثيرة في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة تكاليف الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات والعمالة الزراعية. ومن أهم تلك العوامل استخدام سلع الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع وتقلب أسعار النفط، وتزايد المضاربة على السلع الغذائية.

وتختلف تكاليف إنتاج السلع الغذائية بين الدول العربية باختلاف النظم الزراعية والعمليات المزرعية والمستوى التقني ومدخلات الإنتاج المستخدمة. وتشير بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى اتجاه تكاليف إنتاج العديد من السلع الغذائية في الوطن العربي إلى الزيادة خلال الفترة (2008ـ2011م). ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى العوامل السابق الإشارة إليها. كما أنه في بعض الدول ارتفعت التكاليف لتعدد وتزايد الرسوم التي يتحملها المزارع بعد حصاد المحصول.

وفيما بين عامي 2010 و2011م تراوحت نسب الزيادة في تكاليف إنتاج السلع الغذائية على المستوى العام في الوطن العربي بين نحو (0.5 %) و(7.7 %). وبلغ متوسط تكاليف إنتاج الهكتار عام 2011م نحو (950) دولاراً للقمح، (743) دولاراً للشعير، (320) دولاراً للذرة الرفيعة، (5037) دولاراً للبطاطس، (3141) دولاراً للطماطم، و(2756) دولاراً للبصل. وعلى الرغم من أن تكاليف إنتاج السلع الغذائية قد تباينت في مختلف الدول العربية تبعاً لنظم الإنتاج وأنواع المدخلات المستخدمة إلا أن الصفة العامة المشتركة هي اتجاه التكاليف نحو الارتفاع المستمر، مما يدعو إلى أهمية إيلاء المزيد من الاهتمام بمجال دعم وتوفير مدخلات الإنتاج ، والعمل على تحسين الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية وبخاصة لصغار المنتجين لتمكينهم من الاستمرار في العملية الإنتاجية.

وتعكس بيانات الجدول (23.2) الاتجاه التصاعدي لتكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 ـ 2011م، مما ترتب عليه زيادات بنسب أعلى في أسعار السلع الغذائية بالدول العربية.

جدول (23.2):
متوسط تكاليف إنتاج بعض السلع الغذائية في الوطن العربي

(دولار/هكتار)

المحصول	2008م	2009م	2010م	2011م	معدل التغير 2011/2010م
القمح	970	968	914	950	3.9
الشعير	652	756	694	743	7.1
الذرة الرفيعة	214	191	299	320	7.0
البطاطس	4994	4889	5030	5037	0.5
الطماطم	2511	2782	2916	3141	7.7
البصل	2454	2537	2660	2756	3.6

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية للدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي،2011م.

2 ـ 3 استقرار الغذاء:

يتمثل استقرار إمدادات الغذاء في استدامة وتواصل أبعاد إتاحة غذاء آمن، والقدرة على الوصول إليه دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة. ولضمان استقرار الغذاء في الوطن العربي عملت الدول العربية على تنفيذ بعض المشروعات أو البرامج البحثية الزراعية، وتطوير نظم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية، علاوة على عقد الصفقات والبروتوكولات التجارية لشراء السلع الغذائية الرئيسية.

2 ـ 3 ـ 1 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعروض من الغذاء. وتستخدم الدول المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة. لذا احتلت قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزونات الإستراتيجية أولى أولويات صُناع القرار سواء على المستوى العربي أو العالمي لاسيما بعد الأزماتِ العالمية الأخيرة.

شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعا في مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي حيث أشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مايو 2012م إلى الانخفاض الحاد في المخزونات العالمية من الحبوب والقمح بين عامي 2010 و 2011م، إلا أن هذا الانخفاض تراجع في موسم 2011 /2012م كما هو موضح بالجدول (24.2). وتشير التقديرات أيضا إلى انخفاض حاد في المخزون العالمي من البذور الزيتية بين عامي 2011 و 2012م ، حيث تناقص بنسبة بلغت نحو (10.7 %). في حين تزايد المخزون العالمي من السكر في عام 2012م بنسبة قدرت بنحو (8.5 %) مقارنة بالعام 2011م، كما هو موضح بالجدول (25.2).

جدول (2. 24)

حجم المخزون من الحبوب والقمح في العالم

(مليون طن)

المواسم	الحبوب			القمح		
	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون
2009 / 2010م (1)	2263.4	2226.0	552.4	682.6	659.8	200.9
2010/ 2011م (2)	2253.7	2275.4	500.6	655.6	664.1	188.2
2011/ 2012 م (3)	2344.1	2324.7	515.2	700.0	690.7	195.3
التغير بين (2) و (3)	4.0	2.2	2.9	6.8	4.0	3.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2012م، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

جدول (2. 25)

حجم المخزون من البذور الزيتية ومشتقاتها والسكر في العالم

(مليون طن)

المواسم	البذور الزيتية			السكر		
	الإنتاج	الاستخدام	المخزون	الإنتاج	الاستخدام	المخزون
2009/ 2010م (1)	456.7	168.7	27.8	156.7	162.6	61.3
2010/ 2011م (2)	468.0	176.7	30.7	165.1	163.7	60.3
2011/ 2012 م (3)	450.9	185.3	27.4	172.8	167.4	65.4
التغير بين (2) و (3)	3.7-	4.9	10.7-	4.7	2.3	8.5

.المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2012م، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

يتضح من بيانات الجدول (26.2) بأن محصلة الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية في بعض الدول العربية، تشير إلى تراجع المخزون لإزدياد حجم الاستخدام عن حجم الإنتاج لمحاصيل الحبوب، والزيوت النباتية، والسكر. وتواجه الدول العربية بصفة عامة عدداً من المخاطر المتصلة بإمدادات الحبوب وتقلبات أسعارها العالمية نتيجة اعتمادها على واردات الحبوب وبخاصة القمح. تبلغ الطاقة التخزينية الحالية للاحتياطي الغذائي في الوطن العربي وفقاً لدراسة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول (سلسلة الحبوب) ـ الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلاد العربية، 2012م، ما يعادل استهلاك القمح لمدة (6) شهور ، ويكفي المخزون التقديري لمدة (4) أشهر ونصف. وعلى الرغم من أن الدول العربية تعتبر من أكبر الأقاليم المستوردة للقمح، إلا أن حجم مخزونها من القمح قدر بنحو (10 %) فقط من المخزون العالمي للقمح خلال عام 2010م. ويعادل مخزون مصر من القمح نحو (3 %) من حجم مخزونه العالمي عام 2010م ، و تخطط العديد من الدول العربية لزيادة حجم طاقاتها التخزينية من الاحتياطي الغذائي، كما هو موضح بالشكل (11.2).

جدول (2. 26)

حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية (ألف طن)

الدولة	السلعة	2009م	2010م	2011م
الأردن	القمح	519.3	624.7	604.7
	الأرز	166.2	166.3	150.3
	الدرنات	33.7	46.0	46.0
	البقوليات	47.8	51.1	56.3
	السكر	214.1	214.2	200.2
	الزيوت النباتية	138.0	123.9	120.9
البحرين	الحبوب	58.0	88.0	88.0
	الزيوت النباتية	20.0	22.0	20.0
	السكر	16.0	18.0	16.0
	سلع غذائية أخرى	50.0	60.0	60.0
تونس	الحبوب	789.1	725.3	725.3
	القمح	683.1	628.3	600.3
	الشعير	106.0	97.0	97.0
	البقوليات	47.8	51.1	51.1
	الزيوت النباتية	23.0	23.0	20.0
	السكر	28.0	28.0	25.0
السودان	الذرة الرفيعة	0.1	0.1	0.1
سوريا	القمح	5274.3	6786.6	5504.5
	العدس	9.4	4.6	4.6
سلطنة عمان	القمح	94.2	273.3	-
	الأرز	1267.5	73.8	673.0
	الذرة الرفيعة	38.8	42.9	40.0
	الزيوت النباتية	0.6	0.6	0.6
	السكر	6.9	4.2	6.1
	سلع غذائية أخرى	1.1	1.2	1.0
قطر	القمح	114.5	123.4	115.2
	الأرز	35.8	42.2	40.2
	الشعير	106.5	100.0	100.0
	الزيوت النباتية	6.6	6.5	5.5
	السكر	21.0	14.5	10.5
	الألبان	8.2	8.6	8.6
المغرب	القمح	156.0	1642.0	1130.8
	الأرز	142.5	142.5	135.5
	الذرة الشامية	60.9	60.9	60.9
	السكر	200.0	200.0	170.0
	الزيوت النباتية	17.2	17.2	15.6
موريتانيا	القمح	41.5	78.9	52.5
	الأرز	26.5	30.4	11.4
	الذرة الرفيعة	0.4	0.4	1.5
	السكر	5.3	2.7	2.7
اليمن	الأرز	581.9	588.4	525.4
	الذرة الرفيعة	67.8	66.6	56.6
	الدخن	37.5	60.9	60.9
	الزيوت النباتية	15.5	10.5	10.5
	السكر	5.1	4.4	4.0
	الحبوب	65.6	61.6	61.6
إجمالي الدول	الحبوب	9802.0	12453.4	10784.6
	القمح	6882.9	10745.6	8533.4
	الأرز	1706.3	521.8	1067.0
	الزيوت النباتية	210.5	197.6	186.6
	السكر	556.9	543.2	492.1

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية للدول العربية حول أوضاع الأمن الغذائي، 2011م.

شكل (11.2):
السعات التخزينية للاحتياطي الغذائي الحالية والمخططة في بعض الدول العربية (بالشهور)

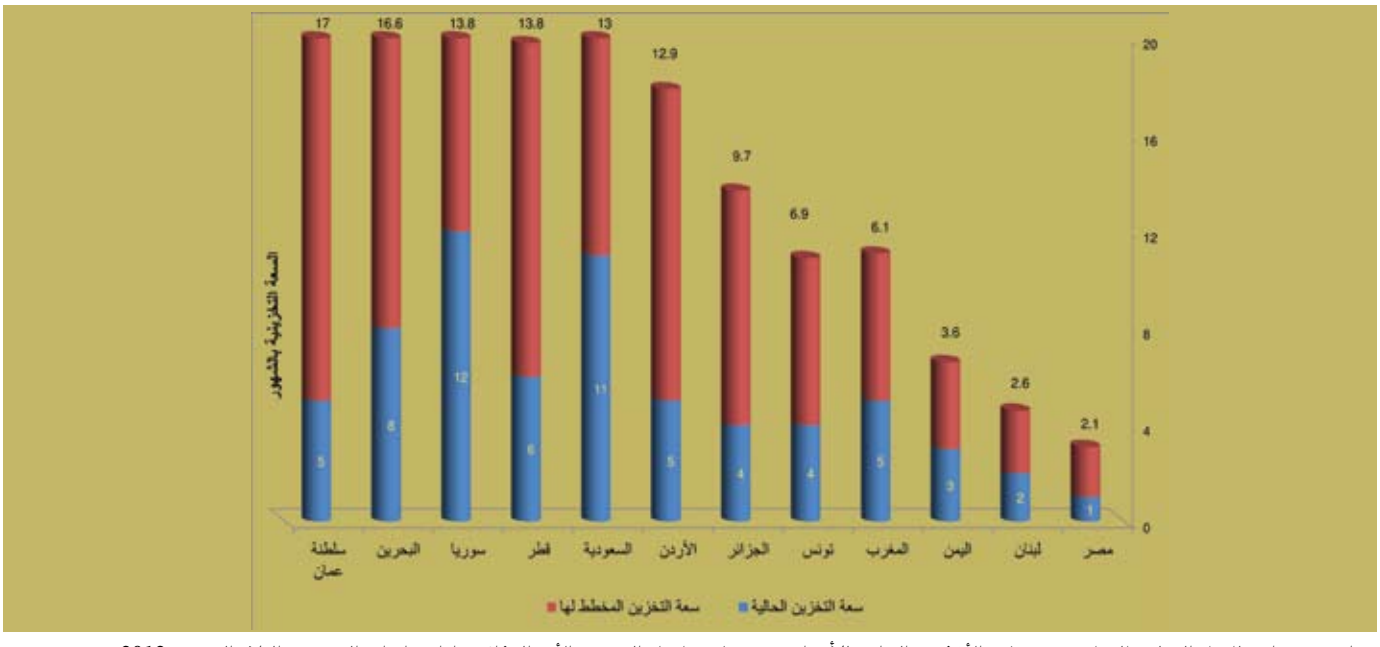

المصدر: دراسة للبنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول «سلسلة الحبوب- الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلاد العربية، 2012م».

2-3-2 الصفقات التجارية، والاتفاقيات والبروتوكلات التجارية:

تعتمد الدول العربية على الاستيراد من الخارج لتأمين الكثير من احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية ، ولذا فانها تعمل على ضمان انسياب السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بالكميات المناسبة والأسعار الملائمة. ويأتي عقد الصفقات التجارية ، وإبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية ضمن الإجراءات التي تقوم بها الدول العربية في هذا الصدد.

ففي الأردن تنساب السلع الغذائية في إطار اتفاقيات تجارية منها ما تم توقيعه في عام 2010م مع كندا وتركيا لإقامة منطقة تجارة حرة.

وفي موريتانيا قامت الدولة بإعداد الدراسات على المستوى القطري وعلى المستوى القومي بهدف تيسير تبادل سلع المنتجات الزراعية وتطوير النظم التسويقية لها وقامت بإعداد خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي. ولم تصادق على أي بروتوكولات خلال فترة الاستبيان 2009 - 2011م ولكن تم تفعيل الاتفاقات التالية : المعاهدة الدولية للمتاجرة بالعينات النباتية والحيوانية البرية المهددة بالانقراض بتاريخ 20 /07 /1997م ، المعاهدة الدولية للتنوع البيولوجي بتاريخ 6 /8 /1996م، هذا فضلا عن كونها عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية فقد جددت معاهداتها في الاتفاقيات والبرتوكولات الفنية مع كل من فرنسا كمصدر أساسي للقمح والبرازيل كمصدر أساسي للسكر.

أما مملكة البحرين فقامت بإعداد مذكرة تفاهم مع أستراليا بخصوص إمداد المملكة بحيوانات الذبيح من الأغنام الأسترالية على أن يتم توفير مخزون من الحيوانات يكفي لمدة (6) أشهر، كما تتجه المملكة لعمل تعاقدات تجارية مع بعض الدول الآسيوية لضمان توفير السلع الغذائية الرئيسية. كما وقعت عدد من الشركات البحرينية اتفاقاً مع بعض المستثمرين للاستثمار الزراعي في الخارج لتأسيس شركة للاستثمار في مجال زراعة الفواكه والخضر و الأرز والسكر والذرة للتصدير للمملكة ودول المنطقة، بقيمة استثمارات قدرت بحوالي (500) مليون دولار أمريكي . و قامت شركة الرؤيا (3) وبيت أبو ظبي للاستثمار بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الإدارة العامة للمؤسسات الزراعية وهي جهة حكومية تركية للاستثمار في مجال زراعة وصناعة الأغذية لصالح مملكة البحرين ومنطقة الشرق الأوسط . هذا بجانب مبادرة بعض رجال الأعمال في المملكة لإستغلال أراض زراعية بجمهورية السودان تقدر مساحتها بنحو (340) كيلو متر مربع لإنتاج الذرة والبطاطا والعلف وتربية المواشي وانتاج الحليب ومشتقاته .

و أبرمت تونس عدة اتفاقيات منها اتفاقية التبادل الحر مع ليبيا ، والاتفاقيات الثنائية لإقامة منطقة للتبادل الحر مع مصر ، والأردن،والمغرب،وتركيا، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

أما قطر فقامت بعقد العديد من الاتفاقيات والمشروعات المشتركة مع العديد من الدول شاملة الاتفاقيات الثنائية في مجال الانتاج النباتي: مع السودان - مقدونيا - أرمينا - بلجيكا - الأردن - الجزائر - تونس – سوريا، وفي مجال الانتاج السمكي: مع الجزائر - إيران - المغرب - السودان

ـ تونس ـ مقدونيا ـ الإمارات ـ السعودية ـ البحرين. وفي مجال الإنتاج الحيواني : مع السودان ـ أستراليا – منغوليا ـ جيبوتي.

وتشمل المشروعات الثنائية المشتركة: مشروعات شركة حصاد لإنتاج القمح والشعير والثروة الحيوانية في السودان ، وفي أستراليا لإنتاج الأغنام وإنتاج القمح والشعير، وفي تركيا لإنتاج القمح الشعير والأعلاف، وفي فيتنام والهند وباكستان لإنتاج الأرز.

أما المغرب فقد وقع اتفاق تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وشرع في مفاوضات اتفاق التبادل الحر مع كندا في المجال الزراعي من خلال تعزيز القدرات ودعم القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية وتطوير المشاريع الصغيرة للبحث والتطوير. كما تم التعاون بين المغرب والفدرالية الروسية في المجال الزراعي والصيد بهدف توجيه صادرات الحمضيات المغربية نحو السوق الروسي، كما تم تحديد ثلاثة مجالات للتعاون، وهي: تنمية الاستثمار، إنعاش الصادرات ، تطوير الشراكة العلمية.

3.3.2 مقترحات الدول العربية لضمان إستمرار إمدادات الغذاء:

لضمان استمرار امدادات الغذاء في الوطن العربي وضعت الدول العربية العديد من المقترحات التي تستهدف تطوير انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي رأسياً عن طريق التطوير التقني ، وافقيا عن طريق الاستثمار في مشروعات إنتاج سلع الاغذائية وبخاصة سلع العجز الغذائي. وفيما يلي نماذج من مقترحات تلك الدول.

موريتانيا:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بما يساعد على جذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات المشتركة الإنتاجية والخدمية وبخاصة مشروعات إنتاج سلع العجز الغذائي.
- التركيز على مشروعات حصاد المياه والري التكميلي.
- الاهتمام بمشروعات النقل والتخزين.

قطر:

- التوسع الرأسي في زراعة الخضروات.
- دعم المزارعين في تسويق المنتجات الزراعية .
- التوسع في المشاريع التي تختص بتنمية الثروة الحيوانية (أغنام – أبقار – دواجن).

تونس:

- مواصلة تكثيف و تنويع الإنتاج الغذائي بما في ذلك الإنتاج الحيواني و تربية الأسماك والعمل على زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب.
- تطوير تقنيات الإنتاج خاصة البذور والتسميد ومقاومة الأعشاب الطفيلية واختيار الأصناف.
- التوسع في المساحات المروية لبعض الزراعات كالبذور والأعلاف والزيتون لتأمين حد أدنى من الإنتاج حتى في سنوات الجفاف.
- تكوين مخزونات احتياطية من مختلف البذور وخاصة العلفية منها.
- ايلاء مزيد من العناية بمرحلة ما بعد الحصاد لتقليل نسب الفاقد والتالف من الإنتاج.
- تأهيل مسالك التوزيع وضمان شفافية المعاملات.
- تطوير طاقات التخزين والتحكم في تقنيات الخزن.
- النهوض بدور الهياكل المهنية على مستوى ترويج الانتاج الزراعي.
- تعزيز قدرة توفير الإمدادات المحلية من الأغذية وتمكين جميع فئات السكان بما فيها الفئات الأقل حظاً من الحصول على الأغذية الضرورية لحياة سليمة و صحية.
- تحسين وتطوير الخدمات الزراعية المساندة.

مملكة البحرين:

- تبني مشاريع استثمارية كبرى في الدول العربية الشقيقة لتوفير الغذاء بأقل الأسعار .

سلطنة عمان:

- مكافحة الآفات الزراعية بأحدث الطرق العلمية.
- العمل علي زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة.
- تطوير زراعة المحاصيل الحقلية الإستراتيجية.
- إكثار فسائل النخيل بالزراعة النسيجية للأصناف الجيدة وإحلالها محل الأصناف القديمة.
- استخدام أصناف تتحمل الملوحة والجفاف.
- استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً في إنتاج الأعلاف.
- تطوير الأصناف المحلية من الأقماح ذات الإنتاجية العالية.
- تطوير السلالات المحلية للأبقار والماعز والضأن والدواجن.
- التوسع في نشر أنظمة الري الحديثة والتقنيات الحديثة.
- التوسع في نشر التقنيات الحديثة في البيوت المحمية والزراعة بدون تربة.

2 ـ 4 الأبعاد التغذوية:

تشمل مكونات هذا المحور الجوانب المتعلقة بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء، والأوضاع الصحية وحالات نقص التغذية التي ترتبط بإمكانية الاستفادة من مختلف السلع الغذائية ، ونقص التغذية والفجوة الغذائية. ويستعرض الجزء التالي من التقرير تطور أوضاع استهلاك السلع الغذائية ، وتطور الفجوة الغذائية ، وحالات نقص التغذية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2009 ـ 2011م.

2 ـ 4 ـ 1نصيب الفرد من الغذاء:

يساعد تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية في الدول العربية على التعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك العربي من تلك السلع. ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل من أهمها التطورات في مستويات الدخول ، وأعداد السكان ، والعادات التغذوية والوعي التغذوي والصحي، بالإضافة إلى إمكانية توفير إمدادات الغذاء .

ويتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافا إليه كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. ويتفاوت نصيب الفرد من مختلف السلع الغذائية فيما بين الدول العربية، وذلك لاختلاف المقومات الموردية، ومستويات الدخول، وأعداد السكان، والقدرات الاقتصادية والمالية.

ويتضح من جدول (27.2) أن متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الخضر والسكر المكرر ومجموعة المنتجات الحيوانية قد تزايد عام 2011م مقارنة بعام 2010م، وقد كان ذلك متسقا مع التغير في إنتاج تلك السلع بين العامين. وقد استقر المتوسط بالنسبه للزيوت النباتية والأسماك، إلا أنه تناقص من مجموعتي الحبوب والفاكهة، ولم يكن ذلك متسقاً مع التغير في إنتاج تلك المجموعتين بين نفس العامين. وربما يعزي ذلك لزيادة عدد السكان بمعدل أكبر للأولي وزيادة الصادرات للثانية.

وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية تفوق نظيراتها على المستوى العالمي. حيث تراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين (2358) كيلو كالورى في منتصف التسعينات إلى نحو (2803) كيلو كالوري في نهاية التسعينات، كما تشير الإحصاءات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة حيث يقدر أن يبلغ (2940) كيلو كالوري في عام 2015م. ويقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية بنحو (2906)كيلو كالوري، وهو يفوق المتوسط العالمي ، ولكنه يقل عن المتوسط في الدول الصناعية الذي يقدر أن يبلغ (3440) كيلو كالوري.

جدول (2. 27):
متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (بالكيلو جرام)

المجموعة السلعية	2009م	2010م	2011م*
مجموعة الحبوب	298.2	314.7	305
القمح والدقيق	149.5	155.5	148
الذرة الشامية	58.6	62.2	60
الأرز	32.8	31.1	32
الخضر	153.0	150.3	152
الفاكهة	85.4	87.7	83
السكر المكرر	25.9	23.0	26
الزيوت النباتية	15.3	15.4	15
اللحوم الحمراء	17.0	16.0	16
اللحوم البيضاء	12.8	12.9	13
الأسماك	10.5	11.2	11
البيض	4.5	4.4	5
الألبان ومنتجاتها	97.1	89.1	96

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2011م، أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من البروتين والدهون قدر بحوالي (82.9)، (73.6) جرام لكل منهما على الترتيب، وفيما يتعلق بمصادر الطاقة و البروتينات والدهون فإن المستهلك العربي يعتمد على المصادر النباتية بشكل رئيسي وبخاصة الحبوب والزيوت النباتية والسكر (وهي سلع العجز الغذائي في الوطن العربي) لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية منها. ويتضح من بيانات الجدول (2.28) أن مصادر الغذاء النباتية توفر للمستهلك العربي نحو (84.7%)، (73.3%)، (73.4%) من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على التوالي. في حين أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر له نحو (15.3%)، (26.7%)، (26.6%) من احتياجاته منها على التوالي، وهي معدلات منخفضة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي خاصة من البروتين والدهون.

حيث تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في هذا الشأن أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو (17%) من السعرات الحرارية، و نحو (38 %) من البروتين، و نحو (45%) من الدهون.

وتشير بيانات الجدول (29.2) إلى وجود تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بين الدول العربية، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في الإمارات، البحرين، تونس، قطر، وموريتانيا مقارنة بباقي الدول العربية، في حين يزيد متوسط نصيب الفرد من الدهون في كلٍ من لبنان، سلطنة عمان، قطر، وليبيا، وربما يعزى ذلك إلى اختلاف المقومات المورديّة، ومستويات الدخول، وأعداد السكان، والقدرات الاقتصادية والمالية، والظروف المناخية، وطبيعة النشاط الاقتصادي بكل دولة.

جدول (2. 28):
متوسط نصيب الفرد العربي من الطاقة والبروتين والدهون من السلع الغذائية عام 2011م*

المجموعات السلعية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (جرام / يوم	متوسط نصيب الفرد يومياً		
			سعرات حرارية (كيلو كالوري)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
القمح والدقيق	54623	406	1357	45	9.3
الأرز	11738	87	246	5	1.3
البطاطس	12531	93	63	2	9.3
السكر (مكرر)	9533	71	266	0	0.0
البقوليات	2291	17	59	4	0.1
الزيوت النباتية	5687	42	373	0	32.1
الخضر	55988	416	89	4	1.3
الفاكهة	30408	226	9	1	0.6
لحوم حمراء	5980	44	64	4	3.3
لحوم بيضاء	4834	36	44	3	2.8
الألبان ومنتجاتها	35200	262	298	11	11.5
البيض	1645	12	17	1	1.2
الأسماك	4129	32	22	3	0.8
الأجمالى		1745	2906	83	73.6
نسبة مساهمة السلع النباتية (%)		77.9	84.7	73.3	73.4
نسبة مساهمة السلع الحيوانية (%)		22.1	15.3	26.7	26.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول (2. 29):
متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون في الدول العربية عام 2011م

الدولة	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (جرام / يوم	متوسط نصيب الفرد يومياً		
			سعرات حرارية (كيلو كالوري)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
الأردن	3772.3	1655.2	2789.7	78.8	71.3
الإمارات	7983.1	2436.8	3252.4	104.3	87.6
البحرين	492.5	1037.1	3175.4	100.5	84.1
تونس	10914.0	2805.5	3474.4	100.8	87.4
الجزائر	37510.3	2850.8	3362.0	86.5	75.9
جيبوتى	487.3	1783.5	2173.6	78.6	60.3
السعودية	23996.3	2358.2	3169.0	78.4	88.3
السودان	26750.9	1741.7	2254.4	81.5	68.0
سوريا	13595.4	1477.0	2448.0	67.8	70.1
الصومال	2754.8	577.8	1577.3	56.4	18.3
العراق	12396.4	1039.0	2490.3	74.5	41.7
سلطنة عمان	3340.6	3362.6	4101.7	76.0	106.2
فلسطين	1060.7	698.6	1939.4	50.3	33.6
قطر	1767.9	2617.6	3496.7	96.7	92.1
الكويت	2234.0	1487.7	3097.2	86.2	86.1
لبنان	4281.4	2342.4	3133.9	88.5	114.8
ليبيا	5781.7	2556.4	3387.4	87.0	90.9
مصر	81038.3	2760.7	3276.8	86.1	72.1
المغرب	29221.8	2487.3	3133.2	85.1	72.3
موريتانيا	2537.1	2189.3	3034.6	91.8	79.2
اليمن	8541.2	990.2	2248.1	85.3	45.1
المتوسط	280458.0	1964.5	2905.5	82.9	73.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2 ـ 4 ـ 2 نقص التغذية:

تقدر أعداد ناقصي التغذية في العالم بنحو (925) مليون شخص في عام 2010م، و بأكثر من مليار نسمة في عام 2011م معظمهم من الدول النامية، الأمر الذي انعكس على إضعاف الجهود الدولية الرامية لمكافحة الفقر العالمي وانتشار أشكال متعددة من عدم الاستقرار.

وفي الدول العربية ترتبط حالات نقص التغذية بالكثير من العوامل التي أثرت على الأوضاع التغذوية مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. و في السنوات الأخيرة تزايدت ظاهرة الجوع ونقص التغذية في معظم الدول العربية غير النفطية نتيجة للتدهور البيئي وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر. ويمكن رصد هذه الظاهرة في الوطن العربي من معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد وفقا لإحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء ، كما هو موضح بالجدول (30.2).

جدول (30.2):
نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (1990 ـ 2011م)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)		مؤشر الجوع (0 – 100)	
	1990ـ1992م	2005ـ 2007م	1992ـ1998م	2004ـ 2009م	1990م	2009م	1990م	2011م
الجزائر	4	4	9.2	3	6.1	3.2	6.4	<5
البحرين	-	-	6.3	5.5	1.6	1.2	-	-
جيبوتي	60	31	20	30	12	10	31	23
مصر	4	4	10.5	6.8	9	2.1	7.8	<5
العراق	-	-	10.4	7.1	5.3	4.4	-	-
الأردن	3	3	4.8	1.9	3.9	2.5	<5	<5
لبنان	3	2	6.2	4.2	4	1.2	<5	<5
ليبيا	1	1	4.8	5.6	3.6	1.9	<5	<5
موريتانيا	12	7	43.3	19.4	12.9	11.7	22.7	12.7
المغرب	6	4	8.1	9.9	8.9	3.8	7.7	5.9
سلطنة عمان	-	-	21.4	8.6	4.8	1.2	-	-
الكويت	20	5	6.1	1.7	1.7	1	9.3	<5
قطر	-	-	-	-	1.9	1.1	-	-
السعودية	2	1	11.1	5.3	4.3	2.1	5.8	<5
الصومال	-	-	-	33	20	20	-	-
السودان	39	22	36.1	31.7	12.4	10.8	29.2	21.5
سوريا	4	3	15.5	10	3.6	1.6	7.7	<5
تونس	1	1	8.5	3.3	5	2.1	<5	<5
اليمن	30	31	48.6	38.6	12.5	6.6	30.4	25.4

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2012م.

2 ـ 4 ـ 3 الفجوة الغذائية:

تم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2009 ـ 2011م على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحّلة، وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية إذ أن فجوة الغذاء العربية تعنى بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي، وتوضح بيانات جدول (31.2) قيمة الفجوة الغذائية العربية ومساهمة مختلف السلع الغذائية في العجز. ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة الفجوة قد استقرت بين عامي 2010 و 2011م في حدود (34.3) مليار دولار. وتوضح بيانات الجدول أن مجموعة سلع الحبوب تساهم وحدها بنحو(53.1 %) من قيمة العجز، بينما تساهم الزيوت النباتية ، والألبان ومنتجاتها، والسكر بنحو (13.5 %)، (8.2 %)، (6.8 %) لكل منها على التوالي، أي أن هذه السلع مجتمعة تساهم بنحو (81.6 %) من قيمة العجز الغذائي.

جدول (2. 31):
قيمة العجز من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي

(مليون دولار)

المجموعات السلعية	2009م		2010م		2011*م	
	القيمة	(%) من إجمالي قيمة العجز	القيمة	(%) من إجمالي قيمة العجز	القيمة	(%) من إجمالي قيمة العجز
مجموعة الحبوب:	15853.9	49.0	18696.2	51.8	19538.0	53.1
القمح والدقيق	8061.2	24.9	9077.1	25.2	9560.2	26.0
الذرة الشامية	3000.0	9.3	3838.6	10.6	4077.2	11.1
الأرز	2937.0	9.1	3174.0	8.8	3211.6	8.7
الشعير	1772.0	5.5	2361.1	6.5	2450.6	6.7
البطاطس	200.0	0.6	196.8	0.5	193.5	0.5
البقوليات	683.8	2.1	616.6	1.7	549.4	1.5
الخضر	(1114.2)	-	(1068.0)	-	(1180.2)	-
الفاكهة	(408.8)	-	(54.9)	-	(410.3)	-
السكر (مكرر)	2836.9	8.8	2720.6	7.5	2500.0	6.8
الزيوت النباتية	4083.3	12.6	4828.7	13.4	4980.0	13.5
جملة اللحوم	5012.4	15.5	5823.1	16.1	6000.0	16.3
لحوم حمراء	2623.3	8.1	3073.3	8.5	3160.0	8.6
لحوم بيضاء	2389.1	7.4	2749.8	7.6	2840.0	7.7
الأسماك	(742.8)	-	(618.2)	-	(810.0)	-
البيض	(68.4)	-	111.1	0.3	(50.0)	-
الألبان ومنتجاتها	3683.8	11.4	3093.5	8.6	3000.7	8.2
اجمالي القيمة	30019.8	100.0	34345.4	100.0	34311.1	100.0

*تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31) 2011م.

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى وجود فائض.

وعلى المستوى القطري تساهم كل من السعودية، الإمارات، الجزائر ومصر ما نسبته (61.6 %) من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة الغذائية الكلية كمتوسط خلال الفترة (2009 ـ 2011م)، وتتوزع هذه النسبة على الدول الأربع بحوالي (20.2 %)، و (15.4 %)، و(13.6 %)، و(12.4 %) لكلٍ منها على التوالي، جدول (2ـ32).

وفي الجانب الآخر تحقق الدول العربية فائضاً تصديرياً في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2011م نحو (2.45) مليار دولار، ساهمت فيه الخضر بنحو (1.18) مليار دولار والأسماك بنحو (0.81) مليار دولار ، والفاكهة بنحو (0.41) مليار دولار.

وتشير بيانات التجارة الزراعية العربية البينية المتحصل عليها من (11) دولة عربية إلى أن قيمة التجارة الزراعية البينية في عام 2009م بلغت نحو (6.1) مليار دولار تعادل نحو (10.8 %) من حجم التجارة الزراعية العربية في ذات العام البالغة نحو (56.7) مليار دولار. وفي عام 2010م بلغت قيمة التجارة الزراعية البينية نحو (6.2) مليار دولار تعادل نحو (9.2 %) من حجم التجارة الزراعية في الوطن العربي في نفس العام المقدرة بنحو (66) مليار دولار، كما هو موضح بالجدول (33.2). هذا وقد قدرت قيمة الصادرات الزراعية البينية في عام 2010م بنحو (4.3) مليار دولار. تشمل تلك الصادرات صادرات سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها.

جدول(2ـ32):
مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الكلية

الدولة	2009م %	2010م %	2011م* %	متوسط الفجوة خلال الفترة 2009 ـ 2011	%
السعودية	20.44	20.22	20.02	7160.3	20.2
الإمارات	14.71	15.45	16.09	5470.3	15.4
الجزائر	14.55	13.62	12.79	4822.9	13.6
مصر	9.15	12.36	15.18	4377.0	12.4
اليمن	5.12	4.91	4.73	1739.2	4.9
ليبيا	4.78	4.46	4.18	1579.7	4.5
الكويت	4.34	4.05	3.80	1435.8	4.1
سوريا	4.41	3.40	2.51	1204.8	3.4
قطر	2.82	3.39	3.88	1198.6	3.4
العراق	5.32	3.35	1.63	1188.1	3.4
لبنان	3.02	2.82	2.64	997.8	2.8
الأردن	2.79	2.34	1.95	828.9	2.3
سلطنة عمان	2.09	2.19	2.27	774.2	2.2
السودان	2.25	2.08	1.94	738.1	2.1
تونس	0.49	1.84	3.01	649.9	1.8
البحرين	0.91	0.85	0.80	301.3	0.9
الصومال	0.77	0.72	0.68	256.1	0.7
فلسطين	0.71	0.67	0.62	235.9	0.7
موريتانيا	0.68	0.63	0.60	224.9	0.6
جيبوتي	0.58	0.54	0.50	190.6	0.5
المغرب	0.07	0.12	0.17	43.2	0.1
الاجمالي	100.0	100.0	100.0	35417.7	100.0

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

جدول (2-33):
التجارة الزراعية العربية البينية عامي 2009 و 2010م

(الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار)

المجموعات السلعية	الصادرات 2009		الواردات 2009		الصادرات 2010		الواردات 2010	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة الحبوب	532.61	351.44	631.18	377.57	616.24	409.74	629.96	393.57
البطاطس	220.51	102.43	109.97	49.53	223.66	112.22	111.95	52.51
جملة البقوليات	131.77	122.30	99.70	58.59	191.86	188.18	68.95	49.21
جملة الخضر	2174.50	887.18	529.24	207.91	1822.20	536.55	514.04	186.54
جملة الفاكهة	1314.46	915.81	551.48	407.51	1436.69	978.76	619.53	336.30
السكر(مكرر)	348.61	221.11	461.34	194.42	644.40	443.63	542.56	231.61
الزيوت والشحوم	385.27	430.21	198.27	267.89	300.71	473.76	226.69	209.30
جملة اللحوم	68.03	119.41	47.72	131.38	108.15	43.42	52.02	98.70
الألبان ومنتجاتها	304.72	810.86	278.58	494.35	436.64	1080.13	271.12	409.02
الجملة		3960.75		2189.15		4266.39		1966.76

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

2-4-4 معدلات الاكتفاء الذاتي:

تتيح تحليل نسب الاكتفاء الذاتي التعرف على حقيقة الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية، حيث توضح مقدرة الإنتاج المحلي في الوطن العربي على مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية. وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة المتطلبات الاستهلاكية للمواطن العربي. وعلى المستوى العام في الوطن العربي يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها. تتمثل المجموعة الأولى في السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري وتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين (99%) و(104%)، وهي البطاطس، الأسماك، الخضر، والفاكهة.

وتشمل المجموعة الثانية السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة والتي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها وتتمثل في البقوليات والمنتجات الحيوانية.

أما المجموعة الثالثة فتتضمن السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها ، وتتضمن سلع السكر والزيوت النباتية والحبوب، حيث بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 2011م نحو (29.6%)، (30 %)، و(47.3%) على الترتيب، كما هو موضح بالجدول (34.2).

جدول (2-34):
معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

المجموعات السلعية	2009م	2010م	2011*م
السكر (مكرر)	29.4	31.1	29.6
الزيوت النباتية	30.8	32.8	30.0
الحبوب والدقيق	52.4	44.6	47.3
البقوليات	59.5	58.8	59.3
لحوم بيضاء	65.9	67.1	70.1
الألبان ومنتجاتها	75.2	81.0	75.7
لحوم حمراء	83.3	83.3	83.7
البيض	94.4	94.9	96.9
البطاطس	98.7	98.5	98.8
الفاكهة	98.9	97.6	104.1
الخضر	102.2	102.1	102.9
الأسماك	105.7	102.1	102.8

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

3 ـ الجهود الجارية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي :

تواصل الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك الانمائية وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية جهودها في انجاز أنشطتها ومشروعاتها في كافة المجالات التي تخدم قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وفيما يلي استعراض موجز لجهود الدول العربية، وجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية الجارية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

3 ـ 1 جهود الدول العربية:

شرعت الدول العربية في تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، حيث انطلقت خطته التنفيذية الإطارية للمرحلة الأولى في عام 2011 م . وقد أعدت الدول العربية استراتيجياتها وبرامجها الوطنية الرامية إلى تحسين الانتاجية في الزراعات القائمة وتطوير الثروة الحيوانية وترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة أنظمة الري الحقلي للتوسع الرأسي في إنتاج سلع الغذاء. ومن أمثلة تلك البرامج والإستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء وتطوير الاستثمار الزراعي: الإستراتجية الوطنية للتنمية الزراعية، والوثيقة الزراعية للأعوام 2009 ـ 2013م بالأردن، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في البحرين، وخطط التنمية الزراعية القطاعية بتونس، و برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، واستراتيجية تنمية الثروة الحيوانية بسلطنة عمان، ومشروعات الاستثمار الزراعي السعودي في إطار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي الخارجي، وبرنامج النهضة الزراعية بالسودان، وبرنامج المغرب الأخضر، والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي بالجزائر، وموريتانيا وليبيا، واليمن، ومصر، وسوريا.

3 ـ 2 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

مواصلة لجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في متابعة تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، قامت بالتعاون مع دول البرنامج في الوطن العربي بتسمية ضباط اتصال للتنسيق معها بصورة مستمرة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول سير العمل في تنفيذ البرنامج بما يساعد على رصد تطورات التنفيذ على المستوى القطري، وتبادل التجارب، والنماذج الناجحة بين الدول العربية، ويساعد على بلورة وإعداد المشروعات الاستثمارية والمشروعات الريادية في مجال توفير الغذاء والترويج لها لدى مؤسسات التمويل العربية والدولية.

وتقوم المنظمة بدعم جهود الدول العربية الرامية إلى تطوير إنتاج السلع الغذائية الرئيسية حيث قامت بإعداد برنامج النهوض بمحصول القمح بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وفرت من خلاله الخبرات الفنية والتقاوي المحسنة.

كما استضافت المنظمة اجتماعاً مشتركاً بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في يناير 2012م بغرض إعداد مسودة وثيقة مشروع مشترك لتعزيز الأمن الغذائي في البلدين من خلال نشر استخدام أصناف محسنة من القمح والذرة الشامية ، يتم تنفيذه في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وبالتعاون مع الصندوق الدولي للسلع. وقد تم إعداد وثيقة المشروع ، وقامت المنظمة بتقديمها للصندوق الدولي للسلع و تتابع معه إجراءات تخصيص التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

واتساقاً مع دورها في تحقيق التكامل الزراعي بين البلدان العربية والمساهمة في بناء الترابط الاقتصادي وتطوير وتنمية التجارة الزراعية، ومع أهداف البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الرامية إلى مساعدة الدول العربية في الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها الغذائية تقوم المنظمة بإعداد دراسة جدوى لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة لإنتاج وتصنيع وتسويق وتجارة الحيوانات الحية واللحوم والأعلاف والمستلزمات والخدمات البيطرية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.

وأعدت المنظمة دراسة حول إحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي تمت الموافقة عليها من الجمعية العامة في دورتها العادية (32) التي انعقدت بسلطنة عمان في إبريل 2012م . وقد أعدت المنظمة هذه الآلية استشعاراً منها بالقضايا والتحديات التنموية الزراعية بالوطن العربي ، وما أفرزته المتغيرات والمستجدات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية من مخاطر ومهددات وأزمات تتعلق بالمسارات المستقبلية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. هذا بجانب القضايا التنموية العربية المزمنة التي تتعلق با نخفاض كفاءة استخدام الموارد، وتدني معدلات التطوير والتحديث التقني، وضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي ، والقصور في الإمكانيات التمويلية الزراعية الذاتية الوطنية، إضافة إلى تواضع العون والإسناد المالي الموجه من المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية للقطاع الزراعي بصفة عامة، ونصيب السلع الغذائية الرئيسية منه بصفة خاصة، الأمر الذي ساهم في استمرار تفاقم الفجوات التي تعاني منها الزراعة العربية بوجه عام، والفجوة الغذائية للعديد من السلع الرئيسية على وجه الخصوص .

و هناك العديد من المبررات المباشرة التي تعزز الحاجة لإنشاء صندوق متخصص للتنمية الزراعية والأمن الغذائي ، من بينها:

- تفاقم العجز الغذائي إذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية في المستقبل بمعدلاتها الحالية المتواضعة، إذ يتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى حوالي (63.5) مليار دولار عام 2030م .
- ضعف الاستثمارات في المشروعات الزراعية؛ نتيجة لضعف الإمكانيات المتاحة لتمويل الاستثمارات الزراعية.
- قصور ما يُقدم من مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي الوطنية في الدول الزراعية الرئيسة عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية اللازمة للإسراع من معدلات التنمية الزراعية واستدامتها وتحقيق الأمن الغذائي قطرياً وعربياً .

الرؤية :

" مصدر تمويلي عربي ذاتي منتظم أكثر تخصصاً وحداثة واستدامة و مساهمة في توفير الغذاء الآمن للشعوب العربية ، وبناء مجتمعات زراعية وريفية أكثر رفاهية واستقرارا " .

الرسالة :

تعبئة وتوظيف الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج والمشروعات التنموية الزراعية الإنتاجية والخدمية، سواء منفرداً أو بمساهمات من مؤسسات إنمائية أخرى ، وبما يساهم في الإسراع بمعدلات الإنماء والتنمية الزراعية المستدامة تحقيقا للأمن الغذائي العربي .

الأهداف والوسائل:

يتمثل الهدف العام من إنشاء الصندوق في مساعدة الدول العربية على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الزراعية بتوفير مساندة مالية عربية لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه البرامج التنموية الوطنية أو العربية المشتركة ، وجذب المستثمر العربي للاستثمار في الزراعة والغذاء ، وخاصة القطاع الخاص ، وبما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويساعد على حل مشكلة البطالة والتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية .

العضوية :

عضوية الصندوق مفتوحة لكل الدول العربية الراغبة في الانضمام للصندوق .

رأس المال:

هناك بعض العوامل الحاكمة يجب مراعاتها عند تقدير رأس مال الصندوق أهمها:

- لا توجد تجديدات (استعاضة) دورية لرأس المال .
- ضمان استدامة الصندوق.
- سلامة إدارة المحفظة.

وقد تم تقدير قيمة رأس المال المدفوع في ضوء حزمة من الأسس على النحو التالي:

- المتطلبات المالية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الإجمالية (71 مليار دولار).
- المبالغ المطلوبة سنوياً خلال مراحل البرنامج الثلاثة.
- نسبة التمويل المقدم من الصندوق في التكلفة الإجمالية للمشروع (50 %).
- النسبة الافتراضية لمساهمة الصندوق المقترح في تنفيذ البرنامج (30 %) .
- توقعات الإقراض وفقا لآجال القروض:
  (40 %) إقراض قصير الأجل.
  (30 %) إقراض متوسط الأجل.
  (30 %) إقراض طويل الأجل .
- نسب السداد المتوقعة لا تقل عن (95 %) .

ووفقاً لما سبق يقترح أن يكون رأس المال المُصدر(المصرح به) للصندوق (8) مليارات دولار أمريكي ، ورأس المال المدفوع (4) مليارات دولار أمريكي.

نطاق العمل والمجالات والأولويات:

يركز الصندوق خدماته وأنشطته على تنمية إنتاج مجموعات محددة من السلع الغذائية، والتي تمثل أولوية في الأمن الغذائي العربي، كما يقدم خدماته لكامل أنشطة سلسلة القيمة value chain . ومن ثم فإن نطاق عمل الصندوق يشمل أنشطة الزراعة والري والأنشطة المساعدة والمكملة والمرتبطة بتوفير الغذاء .

ووفقاً لأهداف الصندوق ، فإن مجالات العمل وأولوياتها تتضمن مجالات سلعية وقطاعية ، وتتمثل في الآتي:

أولاً: في المجال السلعي:

يتم التركيز على السلع التالية :

- مجموعة محاصيل الحبوب وأهمها القمح والأرز والشعير والذرة الشامية.
- مجموعة محاصيل الزيوت وتشمل البذور الزيتية (الفول السوداني والسمسم وبذرة القطن والزيتون وزهرة الشمس).
- مجموعة المحاصيل السكرية وأهمها قصب السكر والشوندر السكري.
- الإنتاج الحيواني ويشمل مشروعات تسمين الماشية وإنتاج الألبان والدواجن والأنشطة المرتبطة بها والمكملة لها.

ثانياً: في المجال القطاعي :

تعطى الأولوية للقطاعات التالية :

- استصلاح واستزراع الأراضي.
- جمع ونقل وتوزيع المياه وحفر الآبار.
- مشاريع تحسين وترشيد نظم الري.
- المكننة الزراعية وتشمل المكائن والمضخات والحراثات وملحقاتها وآلات البذور والحصاد ورش المبيدات وغيرها.
- مشروعات التسويق المتخصصة في مجالات التجهيز والنقل والتخزين وغيرها.
- مشروعات التصنيع مثل مصانع السكر ومعاصر الزيت...الخ).
- مشروعات إكثار التقاوي.
- مشروعات إنتاج معدات وأدوات الري.
- مشروعات إنتاج و توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي .

الجهات المستفيدة:

يقوم الصندوق بتقديم خدماته لجميع الدول العربية، سواء المساهمة في رأس المال من خلال الحكومات أو القطاع الخاص. وفي كل الأحوال تعطى الأولوية للدول المسددة لحصتها، ويمكن للمؤسسات الوطنية والعربية المشتركة المعنية بمشروعات وبرامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي الاستفادة من خدمات الصندوق.

مصادر التمويل :

يتم تمويل الصندوق من خلال أحد البدائل التالية :

البديل الأول: مساهمات مفتوحة من الدول العربية بحيث لا تقل مساهمة أية دولة عضو عن (5 %) من رأس المال المدفوع .

البديل الثاني: تمويل من حكومات الدول العربية، بالإضافة إلى مساهمات من المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، وبحيث لا تقل مساهمة أي من هذه الجهات سواء الحكومات أو القطاع الخاص عن (5 %) من رأس المال المدفوع . وفي ظل هذا البديل، فإن مصادر التمويل المقترح مساهمتها تشمل :

- المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية.
- المؤسسات الدولية والصناديق والهيئات التمويلية والإنمائية الإقليمية والدولية.
- مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المزارعين .

طرق وآليات التمويل:

يقدم الصندوق خدمات الإقراض بشروط تمييزية للفئات والأنشطة المستهدفة ، ويتم الإقراض وفقاً للطرق والآليات التالية:

أ- الإقراض المباشر:

يتم تقديم القروض مباشرة من الصندوق إلى طالبي القروض من الجهات والمؤسسات والاتحادات ومشروعات القطاع الخاص ، ممن تنطبق عليهم شروط التعامل مع الصندوق.

ب- الإقراض غير المباشر:

يقوم الصندوق بتمويل خطوط ائتمان، يتم تنفيذها بواسطة مؤسسات تمويل وسيطة تكون مؤهلة للتعامل مع الصندوق مثل البنوك والصناديق والاتحادات، والتي تعيد إقراضها للأنشطة المستهدفة وفقاً لأهداف وقواعد وشروط الإقراض بالصندوق . وبصفة عامة يحدد مجلس إدارة الصندوق المعايير والشروط اللازمة لتقديم التمويل من خلال خطوط الائتمان .

ج- التمويل وفقا للمعاملات الإسلامية :

يقترح أن يتضمن الصندوق فرعاً مستقلا للتمويل وفقاً للشريعة الإسلامية، سواء كان ذلك بنظام المشاركة أو المرابحة أو الإجارة المقترنة بخيار الاقتناء ، على غرار ما هو متبع بالبنك الإسلامي للتنمية .

العون الفني والدعم المؤسسي:

يمكن أن يقدم الصندوق خدمات العون الفني والدعم المؤسسي، مثل خدمات التدريب والاستشارات في مجال المعارف الفنية الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية والتنظيمية والإدارية ، ويكون ذلك بطلب من الجهة المستفيدة، ويمكن تضمين التكلفة ضمن قيمة القرض ، وبشروط يحددها مجلس إدارة الصندوق وفقاً للاحتياجات وظروف كل حالة . ويساعد ذلك على رفع كفاءة الأنشطة و نجاح استخدام القروض وزيادة الأهلية الائتمانية للمقترض وزيادة قدرته على السداد .

كما ضمنت المنظمة خطة عملها السنوية العديد من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق غايات وأهداف البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، اشتملت على المشروعات والدراسات في مجالات: المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة لمحاصيل الخضر و التمور، تقييم التلوث بالمتبقيات الدوائية البيطرية للأغذية من منشأ حيواني ومخاطره على الصحة العامة، تعزيز التجارة البينية في قطاع الثروة الحيوانية والأعلاف، تقييم أداء أجهزة الإرشاد الزراعي في الدول العربية، والبنوك العربية الإقليمية للموارد الوراثية الزراعية بجانب تنفيذ مشروعات وأنشطة التدريب والتأهيل التي غطت مجالات شتي أهمها: تشخيص ومكافحة أمراض الدواجن، تصميم أنظمة الري الحديثة، تطوير إنتاج بنجر وقصب السكر، تقنيات حصاد المياه وإنشاء السدود، تطوير إنتاجية الحبوب، تطوير إنتاج الشوندر السكري ، تطوير إنتاج البذور الزيتية، إعداد ومتابعة وتقييم المشروعات الزراعية، تصنيع الألبان والأجبان،الآفات المرضية والحشرية للنخيل وطرق مكافحتها، المهارات التسويقية لمنتجات المرأة الريفية/ للمهندسات، تجهيز وتصنيع الأعلاف، المعاملات الزراعية تحت نظم الزراعة المحمية، الزراعة والري في البيوت المحمية، الأشجار المثمرة والبساتين، ترشيد استخدامات مياه الري، المعاملات الزراعية الجيدة.

2011

ISSN 1811-5020

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472176/83 183 249+، فاكس: 471202 183 249+
website: http://www.aoad.org

Sudan, Khartoum, Amarat str.7
P.O.Box:474, Postalcode 11111
Tel:+249 183 472176/83, Fax:+249 183 471402
Email:info@aoad.org